



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: تدقيق محاسبي

مصادقية المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية

تحت إشراف الأستاذ:

نصر رحال

من إعداد الطالبة:

هاجر بكار

لجنة المناقشة

ئيساً	أستاذ مساعد أ بجامعة الشهيد حمه لخضر	هشام غربي
مشرفا ومقررا	أستاذ/د محاضر ب بجامعة الشهيد حمه لخضر	نصر رحال
مشرفا مساعدا	أستاذ مساعد أ بجامعة الشهيد حمه لخضر	نصر ضو
ممتحنا	أستاذ مساعد أ بجامعة الشهيد حمه لخضر	دمدوم زكريا

السنة الجامعية: 2015/2014

الإهداء

إلى من قال فيهم الله عز وجل وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا

الوالدين الكريمين

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى جدي وجدتي وإلى كافة الأهل والأقارب

وإلى كافة صديقاتي انحص بالذكر مريم، هاجر، إيمان، صبرينة، كميلية، عفاف، وسام، آسيا، فاطمة،

إلى: نور

إلى كل من ساعدني على إتمام هذا العمل

وإلى كل من ذكره القلب ونساه اللسان

إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي المتواضع

هاجر

الشكر والعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى اله وصحبه ومن دعا بدعوته

إلى يوم الدين وبعد

في البداية وللعرفان بالجميل أن ابتدئ بتقديم جزيل شكري واحترامي إلى من أفادني بخبرته العلمية ولم ييخل علي بوقته الثمين وجهده الصادق المتواصل في العطاء والإشراف وتقديم التوجيهات الرشيدة و الآراء السديدة

في إثراء خبراته العلمية والعملية لأستاذي: نصر رحال بارك الله له في عمله وسدد خطاه

كما أقدم شكري وامتناني للأستاذ الفاضل: نصر ضو الذي لم يدخر جهدا لمساعدتي

كل الشكر والتقدير للأستاذ المحترم: سالم محمد الدينوري

إلى جامعة الوادي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وبالأخص قسم علوم التسيير

وأخيرا أتقدم بجزيل الشكر إلى جميع زملائي وزميلاتي

وفي الختام إني أسالك اللهم السداد والفلاح وان يكون عملي هذا خالصا لوجهك الكريم وفي ميزان حسناتنا

يوم القيامة

وجزا الله خيرا كل من كان له دورا من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل

هاجر

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مصداقية المعلومات المحاسبية وبيان دورها في اتخاذ القرارات الإدارية، من خلال عرض لمفاهيم المعلومات المحاسبية وبيان أهم خصائصها التي إذا توفرت فيها تكون صادقة، وكذلك لمعرفة دورها في اتخاذ القرارات الإدارية، ولتحقيق وللإجابة على تساؤلات وفرضيات الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات وتوصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- للمعلومات المحاسبية دور هام وحيوي عند اتخاذ القرارات الإدارية.
- يتم الإعداد والاعتماد على القوائم المالية في الحصول منها على معلومات محاسبية.
- تتوفر الخصائص والمتطلبات الأساسية في المعلومات التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الإدارية.

جميع هذه النتائج شكلت الإطار النظري للدراسة، أما الإطار العملي فلقد تم فيه الاعتماد على استبانته تم تصميمها لهذا الغرض باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة لاختبار الفرضيات وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي spss.

Abstract

This study aimed to release the credibility of accounting information and the statement of its role in managerial decision-making, through the presentation of the concepts of accounting information and the statement of the most important characteristics that if there is a be honest, as well as to know their role in management decisions, and to achieve and to answer questions and hypotheses of the study, we used descriptive analytical method to collect and analyze data and test hypotheses and we came up to a group of the most important results:

-Accounting information plays a pivotal role when making management decisions.

-There's dependence on the financial statements to get them on the accounting information.

-Basic characteristics and requirements are available in the information that is relied upon in making administrative decisions.

All these results formed the theoretical framework of the study, the operational framework has been the reliance on a questionnaire designed for this purpose using descriptive analytical method and procedure necessary to test hypotheses and statistical analyzes using SPSS statistical analysis program.

الفهارس

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	الإهداء.....
	شكر وعرفان.....
	ملخص الدراسة.....
I	فهرس المحتويات.....
IV	فهرس الجداول.....
V	فهرس الأشكال البيانية.....
VI	قائمة الملاحق.....
أ - هـ	مقدمة.....
الفصل الأول تركيبة المعلومات المحاسبي	
2	تمهيد.....
3	المبحث الأول: ماهية المعلومات.....
5 - 3	المطلب الأول: مفهوم المعلومات وأهميتها.....
7 - 6	المطلب الثاني: أنواع وخصائص المعلومات.....
10 - 8	المطلب الثالث: مصادر المعلومات وطرق وأساليب جمعها.....
10	المبحث الثاني: ماهية المعلومات المحاسبية.....
11 - 10	المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية وأهميتها.....
15 - 11	المطلب الثاني: أنواع وخصائص المعلومات المحاسبية.....
19 - 16	المطلب الثالث: جودة المعلومات المحاسبية ومستخدميه.....
20	المبحث الثالث: ماهية نظام المعلومات المحاسبية.....
21 - 20	المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبية.....
21	المطلب الثاني: عناصر ومكونات نظام المعلومات المحاسبية.....
22 - 21	المطلب الثالث: وظائف نظام المعلومات المحاسبية وأهدافه.....
23	خلاصة الفصل.....

الفصل الثاني: عملية اتخاذ القرارات الإدارية ودور المعلومات المحاسبية في تعزيزها	
25	تمهيد.....
26	المبحث الأول: ماهية القرار.....
26	المطلب الأول: مفهوم القرار.....
27-26	المطلب الثاني: أنواع القرارات.....
28	المطلب الثالث: عناصر القرار الإداري.....
29	المبحث الثاني: ماهية اتخاذ القرارات الإدارية.....
30-29	المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرارات الإدارية وأهميتها.....
32-30	المطلب الثاني: المراحل والظروف المحيطة بعملية اتخاذ القرارات الإدارية.....
35-32	المطلب الثالث: أساليب اتخاذ القرارات الإدارية والعوامل المؤثرة فيها.....
36	المبحث الثالث: مدى فعالية المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية.....
38-36	المطلب الأول: مدى صلاحية المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد القرارات الإدارية.....
41-38	المطلب الثاني: دور المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية.....
42-41	المطلب الثالث: دور المعلومات المحاسبية في الأساليب الكمية لاتخاذ القرارات الإدارية.....
43	خلاصة الفصل.....
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	
45	تمهيد.....
46	المبحث الأول: الطريقة المنهجية وأدوات الدراسة.....
47-46	المطلب الأول: الطريقة المنهجية المتبعة.....
47	المطلب الثاني: الأدوات الإحصائية المستخدمة للقياس والتحليل.....
48	المبحث الثاني: المعالجة الإحصائية وعرض وتحليل نتائج الاستبيان.....
54-48	المطلب الأول: الجداول التكرارية.....
64-55	المطلب الثاني: إجراء اختبارات الثبات والاختبارات الإحصائية والارتباطات.....
73-65	المطلب الثالث: حساب المتوسط المرجح لمحاو الدراسة في شكل مشابه لمقياس لكارتر.....
74	خلاصة الفصل.....

77 -76الخاتمة.....
80 -79قائمة المراجع.....
الملاحق.....

فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
46	عدد الاستمارات الموزعة والمستلمة	1
48	توزيع أفراد العينة تبعا للجنس	2
49	توزيع أفراد العينة تبعا للسن	3
50	توزيع أفراد العينة تبعا للمؤهل العلمي	4
51	توزيع أفراد العينة تبعا للمستوى الوظيفي	5
52	توزيع أفراد العينة حسب التخصص	6
53	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة	7
55	يوضح معامل ألفا كرونباخ	8
55	يوضح إجراء اختبارات الثبات	9
56	الجدول المزدوج يعرض قرارات مزدوجة بين الخبرة والمؤهل العلمي	10
57	يبين قيمة كا ² ودرجة الحرية وقيمة المعنوية	11
58	الجدول المزدوج يعرض قرارات مزدوجة بين المستوى الوظيفي والتخصص	12
58	يبين قيمة كا ² ودرجة الحرية وقيمة المعنوية	13
59	يبين معاملات الارتباط بين المحاور الأربعة	14
61	يوضح المتوسط والانحراف المعياري والخطأ المعياري وفترة الثقة للمتوسط وكذلك القيم الصغرى والعظمى حسب المستوى الوظيفي لكل محور	15
62	يوضح مقارنة المتوسطات عن طريق اختبار Anova للمستوى الوظيفي	16
63	يوضح المتوسط والانحراف المعياري والخطأ المعياري وفترة الثقة للمتوسط وكذلك القيم الصغرى والعظمى حسب الخبرة لكل محور	17
64	يوضح مقارنة المتوسطات عن طريق اختبار Anova للخبرة	18
65	يبين المتوسط المرجح والانحراف المعياري للمحور الأول	19
67	يبين المتوسط المرجح والانحراف المعياري للمحور الثاني	20
70	يبين المتوسط المرجح والانحراف المعياري للمحور الثالث	21
72	يبين المتوسط المرجح والانحراف المعياري للمحور الرابع	22

فهرس الأشكال البيانية

فهرس الأشكال البيانية

رقم الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
4	العلاقة بين البيانات و المعلومات والمعرفة	1
5	الفرق بين البيانات والمعلومات والمعرفة	2
19	يبين عناصر الفئات المختلفة لمستخدمي نظام محاسبي في المعلومات في الوحدة الاقتصادية	3
28	عناصر القرار الإداري	4
31	خطوات عملية اتخاذ القرارات الإدارية	5
48	نسبة أفراد العينة حسب الجنس	6
49	نسبة أفراد العينة حسب السن	7
50	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	8
51	توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي	9
53	توزيع أفراد العينة حسب التخصص	10
54	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة	11

قائمة الملحق

اسم الملحق	رقم الملحق
استمارة الاستبيان	1

المقدمة العامة

تمهيد:

لقد أصبحت المعلومات المحاسبية جزءا هاما من عمل الإدارة وموردا أساسيا تعتمد عليه في تدعيم قراراتها الإدارية، كما أن المعلومات المحاسبية لها دور كبير وهام في عملية اتخاذ القرارات الإدارية في الشركات بحيث لا يمكن للإدارة أن تغفل عن هذا الدور الهام.

وتزيد الحاجة إلى إنتاج المعلومات باعتبارها وسيلة تستمد أهميتها وضرورتها من مدى إسهامها في عملية اتخاذ القرار ويعتبر النظام المحاسبي احد الأنظمة المنتجة للمعلومات التي تسهم في ترشيد ومساندة القرارات الاقتصادية، وتعتبر المعلومات المحاسبية ذات دور ايجابي في سلامة القرارات ومن هنا تنبع أهمية الدور الاستراتيجي للمعلومات المحاسبية وضرورتها في اتخاذ القرارات الإدارية وفي تحقيق الأهداف.

كما تعد عملية اتخاذ القرارات إحدى الوظائف الرئيسية لإدارة الشركة، ويمكن اعتبارها إحدى المهام الصعبة والمعقدة التي يجب على الإدارة ممارستها، إذ تزداد صعوبة اتخاذ القرار بزيادة البدائل المتاحة وتستخدم المعلومات المحاسبية كالتكاليف والإيرادات وغيرها لاتخاذ القرارات الإدارية المختلفة، ويجب على إدارة الشركة أن تكون قادرة تحديد كافة المعلومات المحاسبية الصادقة والملائمة لاتخاذ القرارات الإدارية.

الإشكالية الرئيسية:

باعتبار إن الشركات تمثل ركيزة أساسية ودورا هاما وحيويا في دعم الاقتصاد الوطني والذي يعد الأساس الذي تقوم عليه أي دولة، لذلك فان هذا يتطلب الكثير من الجهود لحل المشكلات والتغلب على الأزمات، وتحمل الإدارة المسؤولية الكاملة عن تخطيط الأهداف ومراقبة تنفيذها واتخاذ القرارات بشأنها.

وعليه فان نجاح هذه الجهود يعتمد إلى جانب وفرة المعلومات المحاسبية الملائمة التي يمكن الاعتماد عليها لانجاز المهام وتحقيق الأهداف.

من خلال هذا يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

فيما يكمن دور المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الإدارية؟

من هذا نشق الأسئلة الفرعية التالية:

- 1.: هل يتم إعداد والاعتماد على القوائم المالية في الحصول على المعلومات المحاسبية عند اتخاذ القرارات الإدارية؟
- 2.: هل تتوفر الخصائص المطلوبة في المعلومات المحاسبية من قبل المديرين عند اتخاذهم لقراراتهم الإدارية؟
- 3.: فيما تتمثل طبيعة القرار ومن قيل من يتم اتخاذه؟
- 4.: هل يتم استخدام المعلومات المحاسبية عند القيام باتخاذ قرارات إدارية؟

فرضيات الدراسة:

صيغت الفرضيات على النحو التالي:

- 1.: يتم الاعتماد على القوائم المالية في الحصول على المعلومات المحاسبية عند اتخاذ القرارات الإدارية.
- 2.: تتوافر الخصائص المطلوبة في المعلومات التي يتم الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات الإدارية.
- 3.: طبيعة القرار تكتيكي وتشغيلي بالإضافة إلى القرارات الإستراتيجية، و يتخذ حسب الصلاحيات داخل التنظيم.

4.: يتم استخدام المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الإدارية.

مبررات اختيار الموضوع:

يعود اختيار هذا الموضوع إلى:

- 1.: دراسة الإطار الفكري و المفاهيمي للمعلومات المحاسبية ولعملية اتخاذ القرارات الإدارية.
- 2.: إبراز دور المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية.
- 3.: معرفة ما مدى استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- 1.: دراسة الخصائص والمتطلبات التي يجب مراعاتها في المعلومات المحاسبية الملائمة للتعرف على جودتها وكفاءتها للوفاء باحتياجات الإدارة في عملية اتخاذ القرارات الإدارية.
- 2.: تحديد مدى استخدام الإدارة للمعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية.
- 3.: تحديد العلاقة بين المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرارات الإدارية.
- 4.: إبراز الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في أن موضوعها يكون موضوع اهتمام جميع الشركات العامة والخاصة على السواء، وبما أن عملية اتخاذ القرارات لا تتم بالصورة المنشودة بدون توافر قاعدة من المعلومات بشكل عام ومن المعلومات المحاسبية بشكل خاص تفي باحتياجات متخذي القرار.

لذا فان عملية الربط بين تلك المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرارات الإدارية أمر حتمي، ومن هنا تبرز

أهمية هذه الدراسة، وتلخص هذه الأهمية في النقطتين التاليتين:

- الإسهام في تقييم دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية.
- إبراز الدور الحيوي والهام للمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات ذات صلة بالموضوع والتي أمكن الحصول عليها، وفيما يلي أمثلة لبعض الدراسات السابقة:

1.: دراسة محمد موسى فرح الله، بعنوان: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في ظل ظروف عدم التأكد:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في تخفيض درجة عدم التأكد المحيطة بعملية اتخاذ القرارات الإدارية بالإضافة إلى دراسة الخصائص والمتطلبات التي يجب مراعاتها في المعلومات المحاسبية، وكذا معرفة طبيعة وقوة العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبة والظروف والمتغيرات المحيطة بعملية اتخاذ القرارات في البنوك العامة.

2.: دراسة احمد عبد الهادي شبير، بعنوان: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان وتحديد دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية ودراسة الخصائص والمتطلبات التي يجب مراعاتها في المعلومات المحاسبية حتى تكون ملائمة للوفاء بالاحتياجات الإدارية.

3.: دراسة ناصر محمد الجهلي، بعنوان: خصائص المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية

هدفت هذه الدراسة إلى بيان الدور الهام والجوهري للمعلومات المحاسبية في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، ودراسة الإطار الفكري و المفاهيمي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وإبراز دورها في زيادة درجة ملائمة و موثوقية التقارير المالية في اتخاذ القرارات بالإضافة إلى دراسة المتطلبات اللازمة لامتلاك التقارير المالية للخصائص النوعية.

الإطار الزمني والمكاني:

للبحث حدود مكانية وأخرى زمنية تتمثل فيما يلي:

الحدود المكانية:

يقتصر البحث على بيان وتوضيح دور المعلومات المحاسبية واستعمالها في عملية اتخاذ القرارات الإدارية، وكذلك لأهمية الدور الذي تساهم من خلاله في تزويد المديرين للمساعدة في اتخاذ قرار معين في أي مرحلة من مراحل العملية الإدارية.

الحدود الزمنية:

امتدت دراسة هذا الموضوع خلال فترة ولقد شملت هذه الفترة انجاز الدراسة الميدانية من خلال توزيع استمارة الاستبيان بغرض الإجابة الحصول على الإجابات المتعلقة بالموضوع.

المنهج والأدوات المستخدمة:

من اجل تحقيق أهداف الدراسة النظرية يتم معالجة هذا الموضوع باعتماد المنهج الوصفي التحليلي لكونه من انسب المناهج في دراسة هذه الظاهرة، بالإضافة إلى الاستبيان الذي تم تصميمه وإعداده خصيصا لإغراض دراسة مصادر جمع المعلومات من خلال استخدام المنهج الإحصائي في اختبار الفرضيات للتوصل إلى مدى صدقهم من عدمه وذلك بالاعتماد على تحليل نتائج الاستبيان.

صعوبات البحث:

من الطبيعي أن تواجه أي بحث علمي صعوبات، وبالنسبة للصعوبات التي واجهت هذا البحث نذكر منها:

1.:: عدم التجاوب في الإجابة على الاستبيانات الموزعة من قبل معظم عينة الدراسة.

2.:: صعوبة تطبيق الطريقة الإحصائية

محتوى البحث:

لإنجاز هذا العمل تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول ، يتضمن الجانب النظري فصلين كل فصل قسم إلى ثلاثة مباحث في حين خصص الفصل الثالث لدراسة الحالة.

تضمن الفصل الأول الدراسة النظرية للمعلومات بشكل عام وتم تسليط الضوء فيه على مفهوم المعلومات وأهميتها بالإضافة إلى الأنواع والخصائص التي تتوافر فيها وطرق وأساليب جمع هذه المعلومات، أما فيما يخص المبحث الثاني تضمن ماهية المعلومات الحاسوبية الذي تطرقنا فيه إلى مفهوم وأهمية المعلومات الحاسوبية بالإضافة إلى الأنواع والخصائص والجودة المرتبطة بها والإطراف المستخدمة لها، في حين تطرقنا في المبحث الثالث إلى نظام المعلومات الحاسوبية باعتباره الركيزة التي يتم من خلالها معالجة المعلومات بالتطرق إلى مفهوم وعناصر النظام ووظائفه وأهدافه.

أما بالنسبة للفصل الثاني فلقد تم تسليط الضوء فيه على عملية اتخاذ القرارات الإدارية ودور المعلومات الحاسوبية في تعزيزها من خلال التطرق في المبحث الأول إلى مفهوم وأنواع القرارات بالإضافة إلى عناصر القرار الإداري أما المبحث الثاني فلقد تضمن ماهية اتخاذ القرارات الإدارية من خلال مفهوم وأهمية اتخاذ القرارات والمراحل والظروف المحيطة بها والأساليب والعوامل المؤثرة فيه في حين تم التركيز في المبحث الثالث على مدى فعالية

المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية إذ تم تسليط الضوء على مدى صلاحية المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد القرارات والدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية، وباعتبار حداثة الأساليب الكمية فلقد تم التطرق إلى دور المعلومات المحاسبية فيها لاتخاذ القرارات الإدارية.

بينما خصص الفصل الثالث لدراسة الحالة والذي تضمن مبحثين تطرقنا في المبحث الأول إلى الطريقة المنهجية المتبعة، بينما خصص المطلب الثاني للأدوات الإحصائية المستخدمة في القياس والتحليل، في حين خصص المبحث الثاني إلى المعالجة الإحصائية وعرض وتحليل نتائج الاستبيان إذ تم التطرق في المطلب الأول إلى عمل الجداول التكرارية بينما المطلب الثاني فقد تضمن إجراء اختبارات الثبات والاختبارات الإحصائية والارتباطات، ولقد تم في المطلب الثالث حساب المتوسط المرجح لمخاور الدراسة في شكل شابه لمقياس لكارتر لإثبات صحة الفرضيات من عدمها.

الفصل الأول

تركيبية المعلومات المحاسبية

تمهيد:

إن التطور الاقتصادي وانفتاح الأسواق الحالية واتساع الاستثمارات الاقتصادية منها والمالية، أدى بالمحاسبة إلى إعطاء أهمية كبيرة للمعلومة المحاسبية هذه الأخيرة التي يجب أن تكون دقيقة وتعكس الصورة الحقيقية للحالة المالية للوحدة الاقتصادية وهذا من اجل تسهيل للمستفيدين في اتخاذ قراراتهم الخاصة بمنشأة اقتصادية ما. وعلى ضوء هذا ارتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية المعلومات.

المبحث الثاني: ماهية المعلومات المحاسبية.

المبحث الثالث: ماهية نظم المعلومات المحاسبية.

المبحث الأول: ماهية المعلومات

سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة كل من مفهوم المعلومة وأهميتها و الأنواع والخصائص المميزة لها بما في ذلك مصادر المعلومات وطرق وأساليب جمعها.

المطلب الأول: مفهوم المعلومة وأهميتها

أولاً: تعريف المعلومة: تعددت تعاريف المعلومات من أهمها

1. تعتبر المعلومات عنصراً ضرورياً في تسيير المؤسسة، إذ لا يمكن لهذه الأخيرة اتخاذ قرار معين دون الاستناد إلى معلومة أولية مفيدة¹.

2. يعرف ديمسكي المعلومات على أنها البيانات التي يمكن تغيير من تقديرات متخذ القرارات.

3. المعلومات هي مقياس لقيمة رسالة معينة لمتخذ قرار معين في موقف محدد².

ثانياً: الفرق بين المعلومات والبيانات والمعرفة

قبل التطرق إلى ذلك نقوم ب:

1. تعريف البيانات: هي المادة الخام التي يتم تجميعها ومراجعتها لأجل إنتاج المعلومات، وتمثل المدخلات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية، وتعبّر عن إحداث وتدفقات مادية للعمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة الاقتصادية، وقد يتم التعبير عنها إما في شكل أرقام أو حقائق أو أوزان أو أشكال مجتمعة بعضها أو كلها³.

2. تعريف المعرفة: هي المستوى الأعلى من مفهوم المعلومات من حيث التعقيد، فهي حصيلة الامتزاج الخفي بين المعلومات والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على الحكم، فنحن نتلقى المعلومات ونمزجها بما تدركه حواسنا ونقارنها بما تحتزنه عقولنا من واقع الخبرة السابقة، ثم نطبق هذا المزيج ما يجوزتنا من أساليب الحكم على الأشياء وصولاً إلى النتائج والقرارات أو استخلاصها لمفاهيم جديدة⁴.

ومن هذا نتوصل إلى التعريف التالي:

1 - عبد المقصود ديبان، ناصر نور الدين، نظم المعلومات المحاسبية و تكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2004، ص: 15.

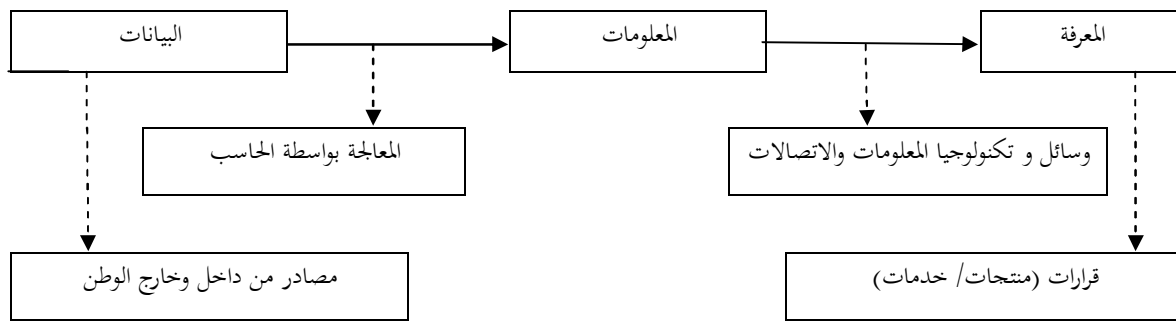
2 - محمد موسى فرج الله، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في ظل ظروف عدم التأكد، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، 2011، ص: 60.

3 - سليمان عتير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2012/2011، ص: 14.

4 - ناصر محمد الجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2009/2008، ص: 16.

تعريف شامل: تعبر عن المنتج النهائي لنظام المعلومات الذي يمكن من خلاله اتخاذ القرارات الإدارية بأقل مخاطرة وأكبر عائد، كما تعبر عن المعرفة المستقاة من تحليل البيانات و التي تعتبر ذات منفعة في تحقيق أهداف المؤسسة¹.
وعليه: مصطلح المعلومة مرتبط بمصطلح البيانات من جهة ومصطلح المعرفة من جهة أخرى، وان المعرفة هي حصيلة مهمة ونهائية لاستخدام واستثمار المعلومات من قبل صناع القرار والمستخدمين الآخرين الذين يحولون المعلومات إلى معرفة وعمل مثمر يخدمهم ويخدم مجتمعهم².
والعلاقة بين المعلومات والبيانات والمعرفة موضحة في الشكل التالي³:

الشكل رقم 1: العلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة



المصدر: عامر إبراهيم قنديل، علاء الدين الجنابي، نظم المعلومات الإدارية، دار المسيرة، عمان، ط2، 2007، ص: 31.

*إلا أن هذا لا يمنع أن تكون هناك مفارقات بين البيانات والمعلومات والمعرفة:

إذا كانت المعلومات هي نتائج تصنيع البيانات فان المعرفة هي نتائج تصنيع المعلومات، فالمعرفة هي حصيلة ما يمتلكه الفرد أو المؤسسة أو المجتمع من معلومات وعلم وثقافة في مجال معين وفي وقت معين⁴.

والشكل التالي يوضح ذلك:

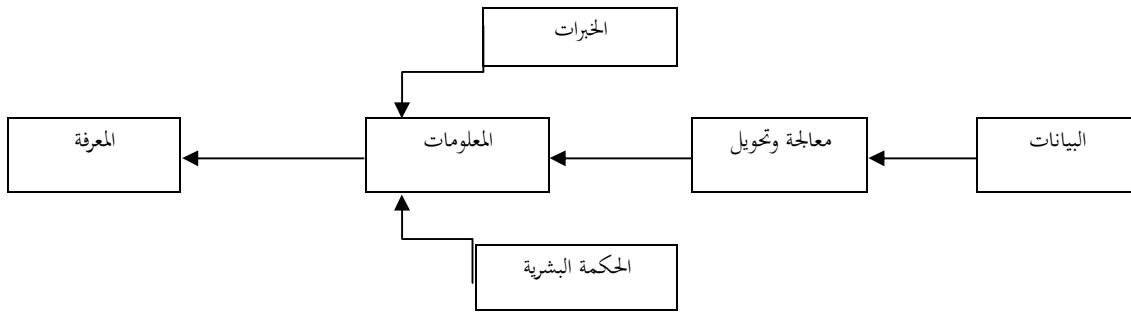
1- أمين السيد احمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، القاهرة، الدار الجامعية، ط1، 2008، ص: 16.

2- عبد المقصود ديبان، ناصر نور الدين، مرجع سابق، ص: 16.

3- غاشوش عابدة، لقصير مريم، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماستر، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جوان 2011، ص: 46.

4- سونيا محمد البكري، نظم المعلومات الإدارية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1999، ص: 98.

الشكل رقم 2: الفرق بين البيانات والمعلومات والمعرفة



المصدر: عيسى، زبير، 2008، ص: 7.

وعليه: يمكن التفريق بينهما من خلال النقطتين التاليتين:

1. معيار الشخص المتلقي: يتم التمييز بين البيانات والمعلومات وفق هذا المعيار بالاعتماد على الشخص المتلقي (المستفيد)، فعندما تقوم البيانات بحالة عدم اليقين عند الشخص المتلقي تتحول إلى معلومات، أما إذا لم تؤدي البيانات أي إضافة معرفية لدى الشخص المتلقي فتبقى مصنفة في إطار البيانات. ولأن ما يمكن اعتباره بيانات للشخص المتلقي يمكن أن يعتبر معلومات بالنسبة للشخص الآخر والعكس صحيح.
2. الارتباط: أي ارتباط البيانات بمشكلة معينة أو حدث معين يراد منه اتخاذ قرار بشأنه من قبل الشخص المستفيد لتتحول إلى معلومات، فهي إما تكون باتخاذ قرار سليم أو التأكيد على قرار سابق بأنه سليم أو تغييره أو تعديله¹.

ثانيا: أهمية المعلومات:

في ضل ظروف المجتمع الحديث الدائم للحركة والتغيير من خلال الظروف الاقتصادية المعاصرة، الذي يتصف بالتنافس الحاد والمستمر عن الأداء الأفضل، لم تعد المحاسبة بوظائفها التقليدية قادرة على تلبية احتياجات الإدارة في مجالات التخطيط والرقابة وتقييم أداء مختلف أوجه نشاط المشروع². وتكتسب المعلومات أهميتها من واقع الدور الذي تمثله في تزويد الإنسان بما يحتاج إليه من معارف يستمد منها تقديراته وتصوراتها لما يتطلب منه القيام وعبر مراحل تاريخية متتالية تزايدت أهمية المعلومات بصورة مطورة ارتباطا بما تحدثه من آثار عميقة في توسيع المعرفة الإنسانية وتنمية وعي الفرد وإدراكه لما يحيط به من ظواهر ومتغيرات مختلفة³.

1- محمد موسى فرج الله، مرجع سابق، ص- ص: 48-49.

2- جبرائيل جوزيف كحالة، رضوان حلوة حنان، المحاسبة الإدارية، الأردن، الدار العلمية الدولية، ط 1، 2002، ص: 9.

3- صادق طاهر الحميري، توظيف أنظمة المعلومات في عملية صناعة القرار، المركز الوطني للمعلومات، اليمن، 25-27 أوت 1998، ص: 9.

المطلب الثاني: أنواع وخصائص المعلومات

أولاً: أنواع المعلومات

يمكن تصنيف المعلومات بعدة طرق، ولكن يجب ملاحظة التأكد من مناسبة خصائص المعلومات للموقف الذي سيتخذ فيه القرار، ونموذج متخذ القرار لتفسير المعلومات.

وفيما يلي تصنيف المعلومات إلى مجموعات رئيسية نذكر منها على سبيل المثال:

1. : المعلومات التاريخية: هي معلومات يتم تجميعها عبر الزمن، وتتعلق بفترات زمنية سابقة.

2. : المعلومات العلمية: هي المعلومات التي تخضع إلى اختبارات وتجارب قبل تعميمها حول الموضوع الذي تتعلق به¹.

3. : المعلومات الأدبية: هي المعلومات التي تعكس الاتجاهات والآراء والأفكار للأشخاص الذين قاموا بإعدادها.

4. : المعلومات الوظيفية: هي المعلومات التي توجد بأي مجال من المجالات العامة مثل: المعلومات السياسية والاقتصادية والثقافية.

5. : المعلومات الإدارية: هي المعلومات التي تتعلق بكافة مجالات وأنشطة ووظائف المنظمات².

ثانياً: خصائص المعلومات

ترتبط المعلومات من الناحية الإدارية بالخيارات المتاحة أمام صناع القرار لحل مشكلة معينة، وترتبط معظم القرارات الإدارية بالمستقبل لذلك فإن المعلومات المستخدمة في هذه الحالة تأخذ شكل التوقعات التي لا يمكن أن ترقى إلى مستوى الحقائق المؤكدة، ولكي يمكن الاستفادة من المعلومات في اتخاذ القرارات السديدة لا بد أن تتصف بالخصائص أو الصفات التالية:

1. : دقة المعلومات: تتخذ درجة دقة المعلومات بمدى تمثيلها للموقف أو الحدث الذي تصفه، وتتوقف درجة الدقة المطلوبة في المعلومات على احتياجات المستخدم وطبيعة المشكلة ومرحلة صنع القرار في مرحلة البحث عن المشكلة مثلاً: يكون لصناع القرار قبول درجة منخفضة من الدقة في المعلومات التي يحتاج إليها ، أما في مرحلة تقييم نتائج القرار، فإنه يحتاج إلى معلومات على درجة عالية من الدقة.

1- عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة، ط 1، 2006، ص-ص: 26-27.

2- سلمان مصطفى السلاهمة، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، الأردن مؤسسة الوراق، ط 1، 2008، ص: 32.

2.: حدثت المعلومات: نعي بذلك الكفاءة في تجهيز المعلومات حتى لا تفقد المعلومات حدثتها ونفعها، فينبغي ألا يستغرق تجهيزها وقتاً طويلاً، فقد أتاحت تقنية المعلومات إمكانية التوليد الفوري للتقارير عن أية فترة زمنية، وتغيير مفهوم التقارير الدورية في كثير من الأحيان وحل مكانها التقارير الفورية عند طلبها، فحدثت المعلومات اليوم تأتي من تحدثها المستمر¹.

3.: جودة المعلومات: يمكن أن تتحقق جودة المعلومات بأمرين إحداها الموضوعية والأخر الأخطاء والتزوير، يقصد بالموضوعية عدم التحيز في معالجة البيانات وطريقة عرضها، ويرجع التحيز لعدة أسباب منها المصلحة الشخصية لمعالجة البيانات وحالته النفسية ودرجة تفاؤله أو تشاؤمه، أما الخطأ في المعلومات قد ينشأ من استخدام طريقة غير صحيحة في معالجة البيانات، أو سوء فهم عند تحديد المعلومات المطلوبة، أو التزوير المعتمد، ويمكن التغلب على هذه الأخطاء باعتماد نظام رقابي جيد يضمن صحة البيانات وأسلوب معالجتها.

4.: تكامل المعلومات: ينبغي أن تتكامل المعلومات لان عدم تكاملها يجعلها غير صالحة للوصول إلى الهدف المطلوب.

5.: تركيز المعلومات: نعي بذلك تلخيص البيانات في جداول ورسوم بيانية توضح الاتجاهات العامة، وتدلل على البنود التي تعتبر شاذة وغير مقنعة مع الاتجاهات الطبيعية والمتوقعة.

6.: دلالة المعلومات: المعلومات ذات دلالة واضحة هي المعلومات التي تشجع حاجة الإدارة إلى المعرفة التي تساعد في اتخاذ القرارات أو إلى إدراك جدير لماهية الأعمال التي تقوم بها².

1- غاشوش عايذة، لقصير مريم، مرجع سابق، ص: 49.

2- محمد الفيومي، تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية، مصر، 1999، ص: 52.

المطلب الثالث: مصادر المعلومات وطرق وأساليب جمعها

أولاً: مصادر المعلومات: توجد مصادر عديدة للحصول على تصنيف للمعلومات، والتي تستخدم في عملية اتخاذ القرارات أو كعملية الاتصال، ويمكن تصنيف المعلومات التي تتعامل بها المؤسسة إلى مجموعتين: هما المعلومات الأولية والمعلومات الثانوية.

1. : المصادر الأولية للمعلومات:

إذا كانت المعلومات التي نحتاج إليها غير متوفرة في مكان ما يمكن الوصول إليها والحصول عليها بسهولة، فإنه يجب علينا تجميعها بإحدى الطرق التالية:

أ. الملاحظة: إن الملاحظة الدقيقة لظاهرة ما تمكننا من الحصول على أجوبة جزئية للمشكلة الملاحظة، ويتم تجميعها بإحدى الطرق التالية:

فالطريقة للحصول على معلومات لهذه المشكلة تتمثل في:

إذا أرادت مؤسسة الحصول على معلومات خاصة بمنتجاتها عن طريق المستهلكين فيمكن ملاحظة ردة فعلهم على شاشات أو وضع تسجيلات كاسيت في محلات البيع للحصول على ردود أفعالهم دون معرفة مسبقة عنهم، مما يؤدي إلى تجميع معلومات دقيقة عنهم، والميزة الرئيسية ملاحظة أنها توفر معرفة أولية عن المشاكل والعمليات والأنشطة محل الاهتمام، وتتجنب هذه الطريقة ردود الفعل المنجز¹.

ب. التجربة والمسح: في بعض الأحيان توضع مصادر المعلومات (أفراد، آلات، معدات) تحت التجربة ويتم إصدار حكم بشأنها، أما المسح فيعتبر أكثر المصادر استعمالاً وسرعة في تجميع المعلومات الأولية، وحتى يكون المسح له مدلول واضح وكامل فهو يحتاج إلى تخطيط جيد واضح وتسلسلي كالأسئلة، وكذلك ضرورة اختيار العتبة بكل حذر وعناية للحصول على معلومات حتمية وصحيحة ودقيقة.

ج. التقدير الشخصي: يتم الحصول على التقدير الشخصي عن طريق الخبراء وقد يكون هؤلاء الخبراء من داخل المؤسسة كرؤساء الإدارات أو القطاعات أو من خارج المؤسسة كمستشارين أو خبراء أجنبي.

2. : المصادر الثانوية للمعلومات: الحصول على المصادر الأولية يستغرق وقتاً ويكلف أموالاً، وللتخفيف من هذه الحدة فإن على المؤسسة بواسطة مستعملي هذه المعلومات تلجأ إلى استخدام المصادر الثانوية للمعلومات كما تطلب الأمر كذلك، وتشمل هذه المصادر:

1- غاشوش عابدة، لقصير مريم، مرجع سابق، ص: 50.

١. : المعلومات الموجودة في المؤسسة: في بعض الأحيان تعتبر المعلومات الموجودة في المؤسسة ذات أهمية عالية بالنسبة لمديري الشركة، فالتقارير يتم إعدادها على مستوى الإدارات المختلفة بحيث يجب توفر كمية كبيرة من المعلومات كملفات المؤسسة عن السياسات المتبعة والإجراءات والخطط الطويلة والقصيرة الأجل، وكذلك المعلومات المحصل عليها من طرف العاملين داخل المؤسسة، فهم يقدمون معلومات بطريقة غير مباشرة عن طريق المناقشات التي تحدث بينهم في الميدان العملي.

ب. : شراء المعلومات من خارج المؤسسة: من الضروري أن المؤسسات تحتاج إلى معلومات لا تكون متوفرة لديها فتلجأ إلى المحيط الخارجي بهدف الحصول عليها.

ج. : النشرات: كالنشرات والمجلات في الميدان الاقتصادي والتي تحتوي على موضوعات حول المعاملات في المؤسسات التجارية والحكومية.

د. : الوكالات الحكومية: تتوفر الوكالات الحكومية على حجم كبير من المعلومات نحد: معلومات خاصة بعدد السكان وتوزيعهم الجغرافي وإجمالي الدخل الوطني وكل هذه المعلومات قد تكون نافعة بالنسبة للمؤسسة¹.

ثانيا: طرق وأساليب جمع المعلومات: هناك عدة طرق لجمع المعلومات ويتم اختيار انسب طريقة تبعا للاحتياجات، وفيما يلي أهم الطرق:

1. : البحث وفحص السجلات: وتتم عن طريق متابعة الخريطة التنظيمية للملفات والتقارير ونماذجها، سجلات العمل، القرارات، الشكاوي إضافة إلى المشاكل التي سجلت حين إعداد وتنفيذ الخطط والموازنات وكذلك خرائط المسارات.

2. : أسئلة الاستبيان: هي استمارة يتم ملئها من قبل المستجوب الذي يعتبر سيد القرار، ويعتبر الاستبيان طريقة للكشف عن الحقائق وميول الأفراد.

3. : المقابلة الشخصية: هي من أهم الطرق للحصول على المعطيات، إذ تساعد في ملاحظة سلوك الأفراد والجماعات ومعرفة آراءهم.

4. : الملاحظة: تعتمد على إرسال الملاحظين لتسجيل الوقائع أثناء العمل على شكل إحصائيات الرقابة الموجودة².

5. : العينات: هي عبارة عن أخذ عينة من المدخلات والمخرجات أو عينة من المواقف مثل عينة على طلبات البيع، شكاوي العملاء، الموظفين.

1- محمد الفيومي، مرجع سابق، ص: 53.

6.:: الانترنت: إن الانترنت أو ما يعرف بشبكة الشبكات، حيث تعتبر من أحدث الطرق لجمع المعلومات، ظهرت مع التطور التكنولوجي وسببها التفتح العالمي، إضافة إلى الخدمات التي توفرها الشبكة، وهي تتميز بسهولة الاستعمال وتكلفة منخفضة¹.

المبحث الثاني: ماهية المعلومات المحاسبية

سننظر في هذا المبحث إلى دراسة كل من مفهوم المعلومات المحاسبية وأهميتها وأنواعها بالإضافة إلى الخصائص المميزة لها وجود المعلومات المحاسبية ومستخدميها.

المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية وأهميتها

تستخدم المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير في تسجيل الانجازات وتوجيه أو جذب الانتباه وحل المشاكل.

أولاً: مفهوم المعلومات المحاسبية

هناك عدة تعاريف للمعلومات المحاسبية وسنحاول تحديد تعريف لها فيما يلي:

1.:: تعرف المعلومة المحاسبية على أنها البيانات التي يكون صدق لدى مستقبلها، وتكون تؤدي لتخفيض عدم التأكد، حيث هذه البيانات معروفة فعلاً وهامة لمن يستلمها وتوصل إلى متخذ القرار أهميتها، وتكون قيمتها أعلى من تكلفتها².

2.:: المعلومات المحاسبية هي عبارة عن مجموعة من البيانات المحاسبية التي يتم تجهيزها وعرضها بطريقة منظمة ونافعة في عمليات اتخاذ القرار³.

تعريف شامل: تعتبر المعلومات المحاسبية أحد الأركان الأساسية للنظام المتكامل لاتخاذ القرارات سواء على مستوى المنشأة أو على مستوى أي وحدة اقتصادية مشتقة منها، وتمثل المعلومات المحاسبية مجموعة من القيم والحقائق النهائية المبوبة والمنظمة بصورة كمية ووصفية، والتي ترتبط مع بعضها البعض بعلاقات تبادلية، وهي ذات تأثير مباشر على سلوك الأفراد و الإدارات المختلفة، وتزداد قيمتها الاقتصادية وفقاً للمنفعة التي تحققها لمستخدميها⁴.

1 - غاشوش عابدة، لقصير مريم، مرجع سابق، ص: 49.

2- هاجر لوصيف، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماستر، المركز الجامعي بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جوان 2012، ص: 47.

3- غاشوش عابدة، لقصير مريم، مرجع سابق، ص: 53.

4- محمد موسى فرج الله، مرجع سابق، ص: 50.

ثانيا: أهمية المعلومات المحاسبية

نشأت الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد الملازمة للنشاط الاقتصادي، وبذلك فإن الهدف من تقديم وتوفير المعلومات المحاسبية تحدد في تحقيق حالة القلق التي تنتاب مستخدمي تلك المعلومات ولاسيما متخذي القرارات¹.

ومن هنا تتضح لنا أهمية المعلومات في اتخاذ القرارات، حيث انم نخذ القرار إذ أراد حل مشكلة معينة فانه يلجا إلى تعريفها ثم تطوير بدائل الحلول لها ومن ثم جمع المعلومات لكل بديل، المعلومات التي يجمعها قد يكون في حالة تأكد منها، أو في حالة عدم التأكد من المعلومات².

وعليه فان أهمية المعلومات المحاسبية تكمن في شدة الحاجة إليها، لأنها تساعد الوحدة الاقتصادية في اتخاذ القرارات الصحيحة التي تحقق الأهداف المرجوة، كما أنها تمكن المدراء ومتخذي القرار من أداء واجباتهم ومسؤولياتهم بشكل سليم ودقيق³.

ولقد ازدادت الحاجة إلى المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر لوجود عدة عوامل عديدة أدت إلى تلك الزيادة مجملة فيما يلي:

1. النمو في حجم الشركة: يؤدي إلى ضرورة إنتاج المعلومات بصورة مستمرة.
2. ازدياد قنوات الاتصال في الشركة: مما يتطلب توفير المعلومات بصورة راسية وأفقية.
3. تعدد أهداف الوحدة الاقتصادية: ويتطلب توفير معلومات تخدم الأهداف المختلفة.
4. التأثير بالبيئة الخارجية: تتأثر الشركة بالبيئة الخارجية وتؤثر بها، ولقد ازدادت هذه العلاقة نتيجة كثرة التغيرات التي تحدث في البيئة، وهذا يتطلب قدرا كبيرا من المعلومات⁴.

المطلب الثاني: أنواع وخصائص المعلومات المحاسبية

أولا: أنواع المعلومات المحاسبية: يمكن تبويب المعلومات المحاسبية كما يلي:

1. معلومات تاريخية مالية: هي معلومات نختص بتوفير سجل للأحداث الاقتصادية التي تحدث نتيجة العمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة الاقتصادية لتحديد وقياس نتيجة النشاط من ربح أو خسارة عن فترة مالية معينة، وعرض المركز المالي في تاريخ معين لبيان سيولة الوحدة الاقتصادية ومدى الوفاء بالتزاماتها، ويلاحظ

1- هادية متوح، دور محافظ الحسابات في دعم مصداقية المعلومة المحاسبية بالقوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، المركز الجامعي بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جوان 2012، ص: 70.

- صالح محمد القراء، مدونة، <http://www.Word.Acc.Net/vb/t338.Html>

3- عطا الله احمد سويلم الحسبان، الرقابة الداخلية و التدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، الأردن، دار الرابطة، ط 1، 2009، ص: 84.

4- هادية متوح، مرجع سابق، ص: 71.

إن هذه المعلومات تهتم بتسجيل التكاليف والإيرادات كما وقعت، كما أنها تركز على الاستخدام الخارجي (من قبل الجهات الخارجية) بصورة أكبر.

2. : معلومات عن التخطيط والرقابة: هي معلومات تختص بتوجيه اهتمام الإدارة إلى مجالات وفرص تحسين الأداء وتحديد مجالات أوجه الانخفاض، الكفاءة لتشخيصها واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب، ويتم ذلك من خلال وضع التقديرات اللازمة لإعداد برامج الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية، حيث تبرز الموازنات الوضع المالي للوحدة الاقتصادية في لحظة تاريخية مقبلة فضلا عن استخدامها في أغراض الرقابة، وتقييم الأداء وتحديد مسؤولية الأفراد، أما التكاليف المعيارية فتهتم بالتحديد المسبق لمستويات النشاط، لتسهيل عملية المحاسبة لكل مستوى.

3. : معلومات لحل المشكلات: وهي تتعلق بتقييم بدائل القرارات والاختيار بينها، وتعتبر ضرورية للأمور الغير روتينية (أي تتطلب إجراء تحليلات محاسبية خاصة أو تقارير محاسبية خاصة)، وبذلك فهي تتسم بعدم الدورية، وعادة ما تستخدم هذه المعلومات في التخطيط طويل الأجل، ويوجد نوعان من المعلومات المحاسبية إحداها إجباري والأخر اختياري.

1. : معلومات المحاسبة الإجبارية: تكون مطلوبة بقوة القانون متمثلا في إلزام الوحدات الاقتصادية بمسك الدفاتر وحفظ السجلات و المستندات وإنتاج التقارير المالية، وهناك أيضا معلومات محاسبية إجبارية تستلزمها طبيعة العمل في الوحدات الاقتصادية في مجال الأعمال مثل: المعلومات المحاسبية عن الأجور والمرتبات والعملاء و الموردين.

ب. : معلومات محاسبية اختيارية: مثل أنظمة الموازنات وأنظمة محاسبة المسؤولية والتقارير الخاصة لإدارة الداخلية¹.

ثانيا: خصائص المعلومات المحاسبية

الخصائص النوعية هي الصفات التي يجب توافرها في المعلومات المقدمة في القوائم المالية حتى تصبح مفيدة للمستخدمين عند اتخاذ قراراتهم.

1. : الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية: تتمثل الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية فيما يلي:

1. : القابلية للفهم: إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات المعروضة بالإبلاغ المالي هي قابليتها للفهم من قبل المستخدمين، وتحقيقا لهذا الغرض يفترض أن لدى المستخدمين بعض المعرفة في الأعمال والنشاطات

1- محمد موسى فرج الله، مرجع سابق، ص- 54- 55.

الاقتصادية و المحاسبية وان لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، ومهما يكن فانه يجب عدم استبعاد المعلومات المهمة والملائمة لحاجات متخذي القرارات الاقتصادية التي يجب تضمينها الإبلاغ المالي اعتمادا على انه من الصعب جدا فهمها من قبل المستخدمين العاديين، كونها تحتوي بعضا من التعقيد وبما أن الإطار المفاهيمي هو المرشد والدليل لوضع المعايير المحاسبية، فان تحقق صفة القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية تعتبر مطلب أساسي أو تحد لواضعي المعايير ليتأكدو من أن المعايير التي طوروها لتعالج المواضيع الحساسة والمعقدة تتيح إبلاغا ماليا وإفصاحا ماليا مفهوما¹.

ب.: **الملائمة:** بمعنى أن تتلاءم المعلومات مع الغرض الذي أعدت من اجله، ويمكن الحكم على مدى ملائمة أو عدم ملائمة المعلومات بكيفية تأثير هذه المعلومات على سلوك مستخدميها، فالمعلومات الملائمة هي تلك التي ستؤثر على سلوك متخذ القرار وتجعله يعطي قرارا يختلف عن ذلك القرار الذي كان يمكن اتخاذه في حالة غياب هذه المعلومات، فمثلا: المعلومات التي تساعد في اتخاذ قرار لشراء سيارة فرنسية لن تكون ملائمة إذا كان المطلوب شراء سيارة يابانية².

ج.: **الموثوقية:** تعتبر خاصية الموثوقية احد الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات، وتتوافر هذه الخاصية في المعلومات عندما تكون خالية من الأخطاء وحيادية وتتصف بأمانة التعبير، أي أنها خاصية تتعلق بأمانة المعلومات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها.

الموثوقية للمعلومات المحاسبية تقدر بمقدار المعلومات التي يتم نشرها في التقارير المالية الخالية من الأخطاء و التحيز في العرض والتصور الصادق للأحداث و العمليات الاقتصادية، وتمثل خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية ضرورة ملحة للأفراد الذين لا تتوافر لديهم الوقت والخبرة الكافية لتقييم محتويات التقارير المالية واختيار المعلومات المفيدة لهم³.

د.: **القابلية للمقارنة:** يجب أن يكون المستخدمين قادرين على مقارنة القوائم المالية للمنشأة عبر الزمن من اجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي، وفي الأداء كما يجب أن يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمنشآت المختلفة من اجل أن يقيموا مركزها المالي وأدائها و التغيرات في مركزها المالي، وعليه فان عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت في المنشأة وعبر الزمن لتلك المنشأة، وعلى أساس ثابت للمنشأة المختلفة.

1- احمد حلمي جمعة وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، الأردن، دار المناهج، ط 1، 2007، ص- ص: 18-19.

2- احمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003، ص: 26.

3- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، الأردن، دار المسيرة، ط 1، 2006، ص: 18.

ومن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية، وأية تغيرات في هذه السياسات، ويجب أن يكون المستخدمين قادرين على تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في المنشأة للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى من فترة لأخرى وبين المنشآت المختلفة، فالإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد في تحقيق القابلية للمقارنة.

2.: الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية: تتمثل الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية فيما يلي:

أ.: التمثيل الصادق: لكي تكون المعلومات موثوقة يجب أن تمثل المعلومات بصدق العمليات والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها، أو من المتوقع أن تعبر عنها وهكذا على سبيل المثال يجب أن تمثل الميزانية العمومية بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي ينشأ عنها أصول والتزامات وحق ملكية في المنشأة بتاريخ وضع التقرير. إن غالبية المعلومات المالية عرضة إلى بعض المخاطر من كونها لا ترقى إلى التمثيل الصادق الذي يفهم أنها تصوره، وهذا ليس عائدا إلى التحيز فيها ولكن إلى الصعوبات الملازمة و المتأصلة في التعرف على العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يجب قياسها.

ب.: الجوهر فوق الشكل: لكي تمثل المعلومات المعروضة العمليات المالية والأحداث الأخرى تمثيلا صادقا والتي من المفترض أنها تمثلها، وعندما يختلف الجوهر الاقتصادي للعملية عن شكلها القانوني، فإن صفة الجوهر فوق الشكل تتطلب أن تتم المحاسبة والإبلاغ عن جوهر العملية وأثارها وليس لشكلها القانوني فحسب.

ج.: الحياد: حتى تكون المعلومات ذات موثوقية فيجب أن تتسم بالموضوعية والحياد، أي خلوها من التحيز حيال المصالح المتعارضة لمن يستخدمون تلك المعلومات في اتخاذ القرارات.

د.: تكاملية المعلومات: تعني أن المعلومات المعروضة في القوائم المالية يجب أن تكون كاملة غير منقوصة بعدم حذف أو إلغاء أي جزء منها سواء كان ذلك من خلال القوائم المالية أو من خلال الملاحظات التفسيرية، فمثلا يجب أن يتم الإفصاح عن استثمارات الملاك ومسحوبا تم من خلال الملاحظات¹.

ه.: الاتساق أو التماثل: تهدف هذه الخاصية إلى تحقيق إمكانية المقارنة عبر الفترات المالية المختلفة نتيجة استخدام نفس المبادئ المحاسبية من فترة لأخرى، أي تعتبر خاصية الثبات متحققة عندما يتم استخدام نفس المعالجة المحاسبية لنفس الحدث وعلى طول الفترات وهذا لا يمنع من تغيير المبادئ أو السياسات المحاسبية إذا كان ذلك أفضل وأكثر نفعاً ولكن بشرط وجود ما يبرر هذا التغيير والإفصاح عن ذلك².

1- هادية متوح، مرجع سابق، ص- ص: 73 - 75.

2- سليمة نشنش، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الاستثماري المالي، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، 2005، ص: 71.

وفيما يلي مجموعة القيود المتعلقة بخصائص المعلومات المحاسبية، وحتى يمكن توفير المعلومات بالخصائص السابقة الذكر يجب أن تحتاز أربعة قيود.

3.: القيود المتعلقة بخصائص المعلومات المحاسبية:

أ.: **التوقيت المناسب:** يرتبط هذا القيد بخاصيتي الملائمة والموثوقية، حيث يفترض بالمعلومات إن تصل متخذي القرارات في الوقت الذي تؤثر فيه مثل هذه المعلومات على القرارات المتخذة ذات العلاقة بها دونما تأخير، وفي نفس الوقت لا يجب أن تفقد موثوقيتها أي أن لا يؤثر الاستعجال بالحصول على المعلومات المحاسبية على تمثيلها الصادق ودقتها وحياديتها¹.

ب.: **الموازنة بين التكلفة والعائد:** تعتبر المعلومات سلعة كأى سلعة أخرى من حيث أن قيمتها يجب أن تزيد عن التكلفة لتكون هذه المعلومات مرغوبا فيها، وتمثل تكاليف المعلومات في تكاليف تجميع البيانات ومراجعتها وكذلك تكاليف نشرها وتحليلها، أما منفعتها فتتمثل في قدرة المعلومات على تحسين عملية اتخاذ القرار ولذلك فان عند اتخاذ قرار لإنتاج أو الحصول على مزيد من المعلومات أن يؤخذ في عين الاعتبار معيار تكلفة هذه المعلومات والمنفعة المتوقعة منها².

ج.: **الموازنة بين الصفات النوعية:** في الممارسة العملية من الضروري في الغالب تحقيق التوازن أو المقايضة، وبصفة عامة الهدف هو تحقيق التوازن بين الخصائص النوعية بصورة مناسبة حتى يمكن الوفاء بأهداف القوائم المالية، وتعتبر الأهمية النسبية للخصائص النوعية في الحالات المختلفة هي مسألة حكم مهني.

د.: **العرض العادل:** توصف القوائم المالية غالبا بأنها تظهر بصورة صحيحة وعادلة وتمثل بعدالة المركز المالي و الأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة، مع أن هذا الإطار لا يتعامل مباشرة مع هذه المفاهيم³.

1- هادية متوح، مرجع سابق، ص: 8.

2- سليمة نشنش، مرجع سابق، ص: 71.

3- هادية متوح، مرجع سابق، ص: 77.

المطلب الثالث: جودة المعلومات المحاسبية ومستخدامها

أولاً: جودة المعلومات المحاسبية:

1. مفهوم الجودة: قد ينظر للجودة على أنها تلك التي تجعل الشيء متماثلاً مع الخصائص المنسوبة إليه، أو على أنها درجة الامتياز التي تستحوذها الأشياء¹.

إذ تحدد مفاهيم جودة المعلومات الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية، كما تساعد المسؤولين على إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة، وعادة ما تكون هذه الخصائص ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة².

2. العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية:

تتأثر درجة جودة المعلومات المقدمة في التقارير المالية بعدة عوامل شأنها في ذلك شأن أية أداة توصيل يتم التعامل معها في محيط البيئة الاجتماعية القابل للتأثير، وعليه يمكن توضيح العوامل المؤثرة كما يلي:

أ. العوامل البيئية (بيئة المحاسبة): إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعيش فيها المنشأة تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية التي يجب تقديمها ومقدارها وأثرها على المنشأة ومقدار الاستفادة منها، حيث تختلف المعلومات المحاسبية التي يتم عرضها في التقارير المالية المنشورة من دولة إلى أخرى، وقد أثبت معظم الباحثين إن سبب التباين في محتوى التقارير المالية هو التنوع والاختلاف في الظروف البيئية من بلد لآخر، ومن أمثلة العوامل الاقتصادية (التضخم) أما بالنسبة للعوامل الاجتماعية اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية والوقت، فالتوجه نحو السرية يؤثر على تجميع ونشر المعلومات المحاسبية، أما قيمة الوقت فنجد أن الدولة التي تعطي قيمة أعلى للوقت تهتم بقائمة الدخل وتعد البيانات المالية خلال فترات مالية متقاربة عكس الدول الأخرى التي لا تعطي للوقت أهمية تهتم بقائمة المركز المالي فقط.

ب. عوامل متعلقة بالمعلومات: تتأثر جودة التقارير المالية بمدى توافر عدد من الخصائص والصفات للحكم على منفعتها في اتخاذ القرار، ومن العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر استخدام الحاسوب في

1- عطية عبد الحى مرعي، المحاسبة الإدارية، الإسكندرية، دار الفتح للنجلد الفني، 2008، ص: 55.

2- هاجر لوصيف، مرجع سابق، ص- ص: 47-48.

إدخال وتحليل ومعالجة عرض المعلومات وكذلك الانتشار الواسع والسريع للانترنت واللذان كان لهما الأثر الكبير في:

- الانخفاض الكبير والمستمر في كلفة الإنتاج والحصول على المعلومات.
- زيادة كمية المعلومات الملبية لاحتياجات المؤسسة والمستخدمين.
- إتاحة تلك المعلومات لعدد كبير من المستخدمين لها في العالم في الوقت المناسب.
- إعداد بيانات أعمق للمستخدمين ولعدد من السنين.

ج.: تقرير مدقق الحسابات(المراجع الخارجي):

يعتبر تقرير مدقق الحسابات الركيزة الأساسية في جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية من خلال مراجعة التقارير المالية المنشورة وإضفاء الثقة في المعلومات الواردة بها والتحقق من إن إعداد وعرض التقارير المالية قد تم وفقاً لمعايير المحاسبة المعتمدة وكذلك متطلبات القوانين المعمول بها. فالمدقق يجب أن يفصح في تقريره ما إذا كانت المعلومات الواردة في التقارير المالية تتفق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها أم لا، كما تتطلب معايير التدقيق تحقق المدقق من ثبات الشركة في تطبيق المبادئ المحاسبية من فترة لأخرى¹.

3.: معايير تحقيق جودة المعلومات المحاسبية:

أ.: معايير قانونية: تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها من خلال سن تشريعات وتشريعات واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال، تقوم بضبط جوانب الأداء في المنشأة بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلتزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها.

ب.: معايير رقابية: ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه احد مكونات العملية الإدارية التي يركز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على جودة ورقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية، وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي.

1- ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سابق، ص- ص: 64- 72.

ج.: معايير مهنية: تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما برز معه مفهوم مسالة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

د.: معايير فنية: إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم الجودة للمعلومات مما ينعكس بدوره على جودة المعلومات، ومما ينعكس على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركات، ويؤدي إلى رفع (زيادة) الاستثمار، هذا وقد توجهت مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات¹.

ثانيا: مستخدمو المعلومات المحاسبية

هناك العديد من مستخدمي المعلومات المحاسبية والذين تتباين احتياجاتهم انطلاقا من تباين أهدافهم وغاياتهم، وتتعدد مجالات استخدام المعلومات المحاسبية، فهي تستخدم في:

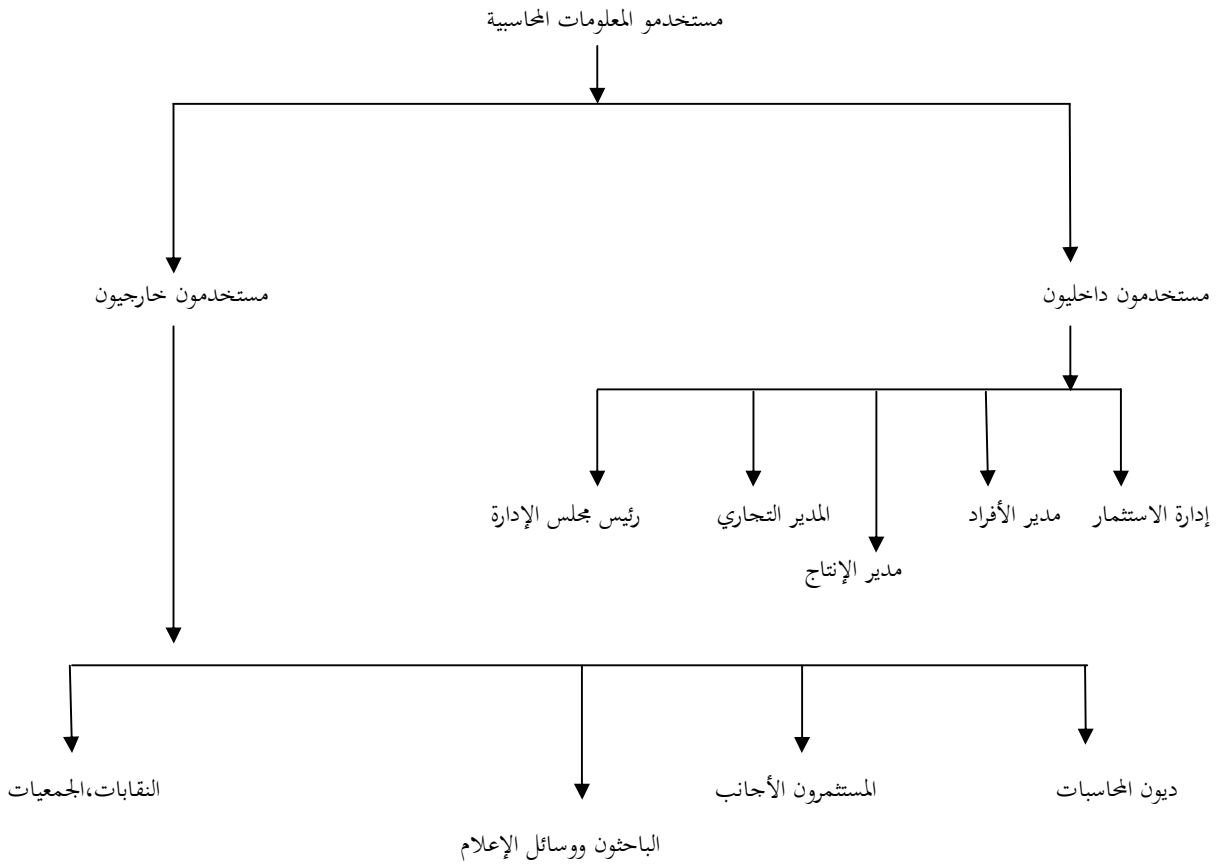
- 1.: أساسا لاتخاذ القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية داخل المنشأة.
- 2.: في القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية من قبل الأطراف الخارجية.
- 3.: لتلبية المتطلبات الضريبية وللوفاء بالاحتياجات القانونية والتشريعية، إن تحديد المستخدم المستهدف للقوائم المالية هو الخطوة الأساسية والأولى التي يجب مراعاتها عن إنتاج المعلومات المحاسبية لتحديد الخطوات التالية والتي تتمثل في:

- ا.: تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية.
 - ب.: تحديد الخصائص الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية اللازمة لتحقيق تلك الأغراض.
 - ج.: تحديد طرق وأساليب عرض المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية.
 - د.: تحديد الوقت المناسب لعرض وتقديم المعلومات المحاسبية.
- ويعتمد ذلك على ما يملكه مستخدمو المعلومات من الخبرة والمهارة في فهم المعلومات المحاسبية والاستفادة منها².

1- شهرزاد لياز، دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012/2013، ص: 11.

2- احمد عبد الهادي بشير، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، 2006، ص: 58.

الشكل رقم(3): يبين عناصر الفئات المختلفة لمستخدمي النظام المحاسبي في الوحدة الاقتصادية



المصدر: مطر وآخرون، 1996، ص: 272.

المبحث الثالث: ماهية نظام المعلومات المحاسبية

يعتبر النظام ببساطة مجموعة من الأجزاء المترابطة، والتي تعمل معا لتحقيق الأهداف وقد يكون النظام طبيعي وقد يكون من صنع البشر، ولكل نظام حدوده التي تفرقه عن البيئة المحيطة به.

المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبية

هناك عدة تعاريف نذكر منها:

1.: يعرف نظام المعلومات المحاسبية على انه هيكل متكامل داخل الوحدة الاقتصادية يقوم باستخدام الموارد المتاحة والأجزاء الأخرى لتحويل البيانات الاقتصادية إلى معلومات محاسبية بهدف إشباع احتياجات المستخدمين المختلفين من المعلومات¹.

ويمكن أن يمتد نظام المعلومات من المدى الكبير المعتمد على أنظمة الحسابات الالكترونية، إلى المدى البسيط اليدوي والذي يقوم على مجموعة من البيانات المنظمة².

2.: نظام المعلومات هو بيئة تحتوي على عدد من العناصر التي تتفاعل فيما بينها ومع محيطها بهدف جمع البيانات ومعالجتها، وإنتاج وبت المعلومات لمن يحتاجها لصناعة القرارات³.

وعليه: يتميز نظام المعلومات المحاسبي بعدة خصائص إذا ما توفرت تجعله نظاما معلوماتي حيوي في المنشأة المتواجد فيها، بحيث يكون عموديا للوظيفة التي طور لأجلها في هذه المنشأة، وعليه تتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

ا.: يجب أن يحقق نظام المعلومات المحاسبي درجة عالية جدا من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية⁴.

ب.: كأن يزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت الملائم لاتخاذ قرار اختيار بديل من البدائل المتوفرة للإدارة.

ج.: أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة المنشأة الاقتصادية.

د- أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في وظيفتها المهمة وهي التخطيط القصير والمتوسط والطويل الأجل لأعمال المنشأة المستقبلية.

1- السيد عبد المقصود ديبان، ناصر نور الدين عبد اللطيف، مرجع سابق، ص: 17.

2- صلاح الدين عبد المنعم مبارك، اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2008، ص: 69.

3- عماد الصباغ، نظم المعلومات (ماهيتها ومكوناتها)، الأردن، دار الثقافة، ط1، 2000، ص: 11.

4- عطا الله احمد سويلم الحسبان، مرجع سابق، ص: 83.

هـ.: أن يكون سريعاً ودقيقاً في استرجاع المعلومات الكمية والوظيفية المخزنة في قواعد بياناته وذلك عند الحاجة إليها.

و.: أن يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثه وتطويره ليتلاءم مع المتغيرات الطارئة في المنشأة.

المطلب الثاني: عناصر نظام المعلومات المحاسبية (مكوناته)

كما عرفنا النظام سابقاً فإنه تبين لنا مجموعة من العناصر التي تتكامل مع بعضها لتحقيق هدف معين، هذا الهدف بالنسبة لنظام المعلومات المحاسبي يكون في معالجة البيانات المحاسبية من خلال القياس والتبويب والجمع والترتيب وغير ذلك، لتحويلها لمعلومات محاسبية تستخدم لإغراض عدة أهمها اتخاذ القرارات. ونظام المعلومات المحاسبي كأى نظام يتكون من مجموعة من العناصر لتحقيق هدفه الذي قام لآجله، وهذه العناصر نجملها فيما يلي:

- 1.: المستندات والأوراق الإثباتية التي تؤيد العمليات المالية التي تحدث في المنشأة الاقتصادية.
- 2.: قواعد البيانات التي تخزن فيها البيانات المالية الخاصة بالعمليات المالية.
- 3.: البرامج التطبيقية الحاسوبية التي تعالج البيانات لتحويلها لمعلومات مفيدة وملائمة.
- 4.: الإجراءات المحاسبية المرسومة والمكتوبة لتسلسل العمليات المالية في المنشأة.
- 5.: الأفراد المتعاملون مع واحد أو أكثر من عناصر نظام المعلومات المحاسبي
- 6.: الوسائل الالكترونية والاتصالية التكنولوجية المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبي، والعوامل المؤثرة في النظام تكمن في الأفراد القائمين على هذا النظام وعمليات تجميع البيانات ومعالجتها وتخزينها واتخاذ القرارات بالإضافة للأجهزة والوسائل المستخدمة لتحقيق هدف النظام في الحصول على المعلومات المحاسبية الداعمة للقرارات¹.

المطلب الثالث: وظائف نظام المعلومات المحاسبية وأهدافه

أولاً: وظائف نظام المعلومات المحاسبية:

يؤدي نظام المعلومات المحاسبية مجموعة من الوظائف ضمن المنظمة، تتلخص هذه الوظائف في أربعة وظائف أساسية تتمثل فيما يلي:

- 1.: جمع وتخزين البيانات المتعلقة بأنشطة وعمليات المنشأة بكفاءة وفعالية.
- 2.: معالجة البيانات عبر عمليات الفرز والتصنيف والتلخيص.
- 3.: توليد معلومات مفيدة لاتخاذ القرار وتوفيرها للمستخدمين.

1- محمد يوسف حفاوي، نظم المعلومات المحاسبية، الأردن، دار وائل، ط1، 2001، ص- ص: 58-59.

4.: تامين الرقابة الكافية التي تؤكد تسجيل ومعالجة البيانات المتعلقة بأنشطة الأعمال بدقة، وتؤكد أيضا حماية هذه البيانات وأصول المنشأة الأخرى.

من الملاحظ ارتباط هذه الوظائف ببعضها البعض فهي ليست وظائف مستقلة¹.

ثانيا: أهداف نظام المعلومات المحاسبية:

وكما هو معروف عن نظام المعلومات المحاسبية انه يهدف إلى توفير المعلومة المحاسبية اللازمة لتلبية احتياجات المستخدمين المختلفين، فقد يكون مستخدمي المعلومات يعملون في مستويات الإدارية بالمؤسسة أو المستخدمين من خارج المؤسسة كالعملاء والجهات الحكومية وغيرها، ومن أهم أهداف النظام المعلوماتي المحاسبي ما يلي:

1.: تسجيل عمليات المشروع واستخلاص النتائج عنها.

2.: توفير المعلومات اللازمة لتدعيم عملية اتخاذ القرار.

3.: توفير المعلومات اللازمة لتقييم الأداء.

4.: تامين رقابة فعالة على الأصول والبيانات.

من خلال هذه الأهداف نجد أن الرقابة على النظام تهدف إلى الرقابة الفاعلة على البيانات المسجلة ودقتها للمحافظة على أصول المنشأة، ولذلك تشمل عملية الرقابة على البيانات الرقابة على المدخلات والمخرجات².

1- عبد الرزاق محمد القاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، دمشق، دار الثقافة، ط1، 2006، ص: 45.

2- ناصر محمد علي المهجلي، مرجع سابق، ص-ص: 30-31.

خلاصة:

تضمنت دراسة هذا الفصل كل من الدراسة النظرية لكل من المعلومة بشكل عام، بالإضافة إلى المعلومة المحاسبية ولنظام المعلومات المحاسبية، انطلاقاً من هذا فقد تم التركيز على مفاهيم المعلومة المحاسبية التي تعتبر احد الأركان الأساسية للنظام المتكامل، هذه المعلومات هي عبارة عن بيانات محاسبية تم تجهيزها وعرضها في طريقة منظمة ومفيدة تتصف بالجودة لما تمتلكه من خصائص وبالمصادقية لتمكين ومساعدة متخذ القرار في إبداء رأيه، هذا كله تحت نظام المعلومات المحاسبية الذي يعتبر هيكل الوحدة الاقتصادية يهدف إلى توفير المعلومات المحاسبية اللازمة لتلبية احتياجات المستخدمين.

الفصل الثاني

عملية اتخاذ القرارات الإدارية ودور المعلومات

المحاسبية في تعزيزها

تمهيد:

يعتبر القرار جزءا مهما وأساسيا مرتبطا بكافة أمور حياتنا، فمتخذ القرار يحتاج إلى المعلومات ليستخدمها في عملية صنع القرار، إذ يجب أن تكون هذه المعلومات حاملة لمجموعة من المواصفات تؤهلها لان يعتمد عليها متخذ القرار، إذ تعد المعلومات متطلبا ضروريا لعملية اتخاذ القرارات حتى يكون بالإمكان اتخاذ قرارات تؤدي إلى تحقيق مصالح المنشأة.

وعلى هذا الأساس يتم تقسيم هذا الفصل على أساس دراسة ما يلي:

المبحث الأول: ماهية القرار

المبحث الثاني: ماهية اتخاذ القرارات المحاسبية

المبحث الثالث: مدى فعالية المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية

المبحث الأول: ماهية القرار

سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة كل من مفهوم القرار ومتطلباته بالإضافة إلى تصنيفات وعناصر القرار

الإداري

المطلب الأول: مفهوم القرار

أولاً: تعريف القرار: يعرف القرار الإداري على أنه جوهر العملية الإدارية، وهو عبارة عن سلوك أو تصرف واع منطقي وذو طابع اجتماعي، وتمثل الحل أو التصرف أو البديل الذي تم اختياره على أساس المفاضلة بين عدة بدائل وحلول ممكنة ومتاحة لحل المشكلة ويعد هذا البديل الأكثر كفاية وفعالية بين تلك البدائل المتاحة لمتخذ القرار.

ثانياً: متطلبات القرار: متمثلة فيما يلي:

- اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة.
- وجود حاجة في التنظيم بإحداث التغيير لمعالجة المسائل والمشكلات الإدارية القائمة، وكذلك المناخ التنظيمي الملائم لذلك.
- تحديد درجة التغيير المطلوب أحداثها والتي غالباً ما تؤثر على مصالح العاملين في التنظيم.
- ضرورة تعريف المشكلة التي تتطلب إحداث التغيير وهذا يتطلب فن ومهارة خاصة في التحليل.
- وجود أكثر من بديل، يمكن اختيار البديل الأفضل من بينها وتمثل البدائل حلولاً للمشكلة موضوع اتخاذ القرار¹.

المطلب الثاني: أنواع القرارات (تصنيفات)

يختلف القرار الإداري باختلاف المركز الإداري الذي يشغله المدير متخذ القرار داخل المؤسسة ويمدى الصلاحيات التي يتمتع بها وباختلاف البيئة التي تعمل ضمنها المؤسسة.

أولاً: تصنيف القرارات وفق للناحية القانونية: تقسم إلى أربعة معايير رئيسية هي:

1. معيار مدى القرار وعموميته: يتضمن:

- القرار التنظيمي المتعلق بالقواعد العلمية الملزمة التي تطبق على عدد غير محدود من الناس.
- القرار الفردي المتعلق بمخاطبة فرد معين.

1- كاسر نصر منصور، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، الأردن، دار حامد، ط 1، 2006، ص-ص: 23-24.

2.: معيار تكوين القرار: تنقسم القرارات حسب هذا المعيار إلى:

-قرار بسيط لها كيان مستقل واثر قانوني سريع.

-قرارات مركبة.

3.: معيار اثر الأفراد على القرار: تنقسم إلى:

-قرارات ملزمة، أي إجبارية التطبيق.

-قرارات غير ملزمة.

4.: معيار قابلية القرار للإلغاء أو التعويض: وتنقسم إلى:

-قرارات قابلة للإلغاء والتعويض.

-قرارات غير قابلة للإلغاء أو التعويض¹.

ثانيا: تصنيف القرارات وفقا لطبيعة القرار: تنقسم القرارات وفق لهذا المعيار إلى:

1.: قرارات أساسية وقرارات روتينية: لا تتكرر باستمرار وهي في الغالب قرارات إستراتيجية، أما القرارات

الروتينية فتكون متكررة باستمرار.

2.: قرارات تنظيمية وقرارات فردية: القرارات التنظيمية تتعلق بعمل المؤسسة ونشاطها وتتخذ من قبل المدير،

اما القرارات الفردية ترتبط بالشخص الذي يتخذها.

3.: قرارات مبرمجة وقرارات غير مبرمجة: فالقرارات المبرمجة هي القرارات المخطط لها، في حين القرارات الغير

مبرمجة هي قرارات تتغير حسب تغير الموضوع².

ثالثا: تصنيف القرارات وفق الشكل: تصنف وفق شكل إصدارها إلى نوعين:

1.: القرارات المكتوبة والقرارات الشفوية: القرارات المكتوبة تكون في شكل لوائح وتنظيمات، أما القرارات

الشفوية فتكون في صيغة الكلمة المنطوقة.

2.: القرارات الصريحة والقرارات الضمنية: القرارات الصريحة يعبر عنها بألفاظ واضحة في حين القرارات

الضمنية تستنتج من سلوك متخذ القرار.

رابعا: تصنيف القرارات وفق للوظائف الأساسية للمؤسسة: مثلا: قرارات متعلقة بالإنتاج، قرارات متعلقة

بالتحويل.

1- بلواحد زكريا، عبد الواحد محمد، المراجعة الداخلية ودورها في اتخاذ القرار، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جوان2011، ص-37 -38.

2- علي علاونة، محمد عبيدات، الأساليب الكمية في اتخاذ القرار، الأردن، مركز يزيد، ط1، 2006، ص: 121.

خامسا: تصنيف القرارات وفق لأهميتها: تصنف وفق لهذا المعيار إلى:

- قرارات إستراتيجية تتعلق بكيان المؤسسة، تصدر في مستويات الإدارة العليا
قرارات تكتيكية تهدف إلى تحديد الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف، تتخذ في مستويات الإدارة الوسطى.
قرارات تنفيذية تتعلق بمشكلات العمل اليومي، تتخذ من طرف مستويات الإدارة السفلى¹.

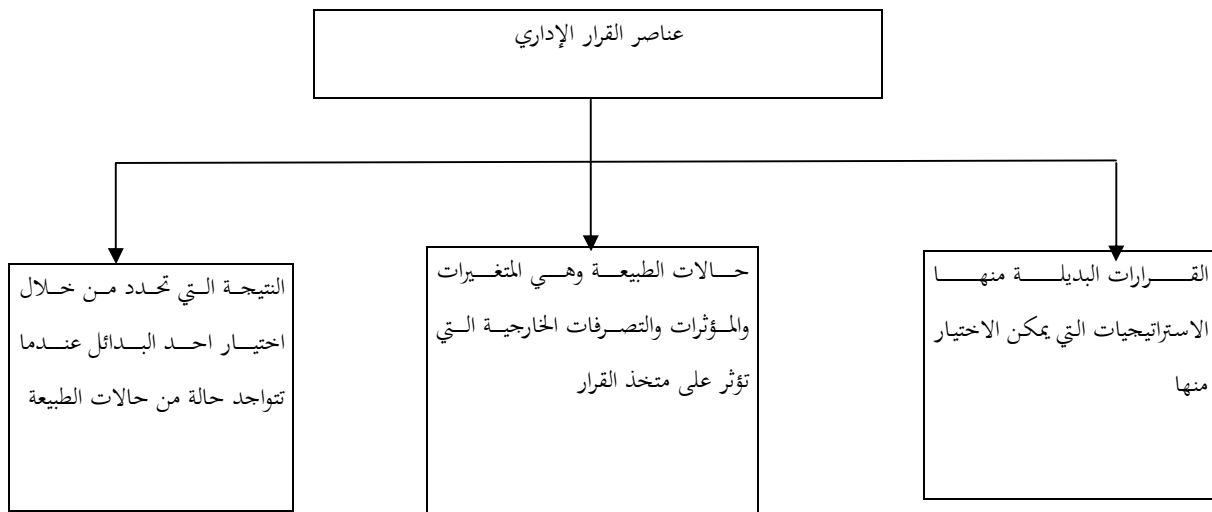
المطلب الثالث: عناصر القرار الإداري

يتكون القرار الإداري من العناصر التالية:

- 1.: القرارات البديلة والمتمثلة بمجموعة البدائل التي تشكل حلولا بديلة للمشكلة المطروحة.
- 2.: حالات الطبيعة المتمثلة بالظروف المحتملة الوقوع والتي تؤثر على البدائل المتاحة ونتائجها.
- 3.: النتائج والمتمثلة بالعوائد المترتبة على كل بديل متاح، والتي تتحقق في ضل حالة الطبيعة.
- 4.: متخذ القرار(الرجل الإداري).

والشكل التالي يوضح عناصر القرار الإداري

الشكل رقم(4): عناصر القرار الإداري



المصدر: كاسر نصر منصور، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، الأردن، دار حامد، ط1، 2006، ص:24.

1- بلواحد زكريا، عبد الواحد محمد، مرجع سابق، ص- ص: 39-40.

المبحث الثاني: ماهية اتخاذ القرارات الإدارية

سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة مفهوم عملية اتخاذ القرارات الإدارية وأهميتها والمراحل والظروف المحيطة بعملية اتخاذ القرار بالإضافة إلى الأساليب والعوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: مفهوم اتخاذ القرارات الإدارية وأهميتها

أولاً: مفهوم عملية اتخاذ القرارات الإدارية: تعد عملية اتخاذ القرار الإداري جوهر العملية الإدارية ومحور نشاط العملية الإدارية، وهي عملية اختيار لإستراتيجية أو إجراء، وهذه العملية منظمة ورشيذة وبعيدة كل البعد عن العواطف ومبنية على الدراسة والتفكير الموضوعي للوصول إلى قرار مرضي أو مناسب، وبشكل عام فان معظم تصرفات هي نتيجة عملية اتخاذ القرارات بشكل مستقل عن نتيجة هذه التصرفات، فالقرار حالة تحكيم عقلية تسبق التصرف، في هذا السياق يقول هيربرت سايمون: أن صناعة القرار هي قلب الإدارة، وان مصطلحات نظرية الإدارة يجب أن تكون مستمدة من منطلق وسيكولوجية الاختيار الإنساني¹.

وفي هذا الصدد لابد من التمييز بين صنع القرار واتخاذ القرار، حيث أن صناعة القرار تتضمن كافة المراحل التي من شأنها أن تقود إلى عملية اتخاذ القرار في حين أن اتخاذ القرار يعني مرحلة الاختيار والتنفيذ في صناعة القرار².

ثانياً: أهمية اتخاذ القرارات الإدارية:

اتخاذ القرارات هي محور العملية الإدارية، كما ذكرنا ذلك أنها عملية متداخلة في جميع وظائف الإدارة ونشاطاتها، فعندما تمارس الإدارة وظيفة التخطيط فإنها تتخذ قرارات معينة في كل مرحلة من مراحل وضع الخطة سواء عند وضع الهدف أو رسم السياسات أو إعداد البرامج أو تحديد الموارد الملائمة أو اختيار أفضل الطرق والأساليب لتشغيلها، وعندما تضع الإدارة التنظيم الملائم لمهامها المختلفة وأنشطتها المتعددة فإنها تتخذ قرارات بشأن الهيكل التنظيمي ونوعه وحجمه وأسس تقسيم الإدارات والأقسام، والأفراد اللذين تحتاج لهم للقيام بالأعمال المختلفة ونطاق الإشراف المناسب وخطوط السلطة والمسؤولية والاتصال.

وعندما يتخذ المدير وظيفة القيادة فانه يتخذ مجموعة من القرارات سواء عند توجيه رؤوسيه وتنسيق جهوداتهم أو استشارة دوافعهم وتحفيزهم على الأداء الجيد أو حل مشاكلهم.

1- كاسر نصر منصور، مرجع سابق، ص- ص: 24-31.

2- مؤيد عبد الحسين الفضل، الإبداع في اتخاذ القرارات الإدارية، العراق، دار إثراء، ط1، 2006، ص: 50.

وعندما تؤدي الإدارة وظيفة الرقابة فإنها أيضا تتخذ قرارات بشأن تحديد المعايير الملائمة لقياس نتائج الأعمال والتعديلات التي سوف تجرّه على الخطّة، والعمل على تصحيح الأخطاء إن وجدت وهكذا تجري عملية اتخاذ القرارات في دورة مستمرة مع استمرار العملية الإدارية نفسها¹.

المطلب الثاني: المراحل والظروف المحيطة بعملية اتخاذ القرارات الإدارية

أولاً: مراحل عملية اتخاذ القرارات الإدارية:

تمر عملية اتخاذ القرارات الإدارية بمراحل، إذ تعتبر كل خطوة أساساً لا غنى لها للانطلاق للخطوة التالية وتمثل هذه المراحل فيما يلي:

1. المرحلة الأولى: تشخيص المشكلة: يقصد بذلك التعرف على المشكلة وتحديد أسبابها وأعراضها وأثارها، ومن الأمور المهمة التي ينبغي على صناع القرار إدراكها هي تحديد طبيعة الموقف الذي خلق المشكلة ومدى أهمية المشكلة²، مع عدم الخلط بين أسبابها وأعراضها والوقت الملائم للتصدي لحلها، واتخاذ القرار الفعال المناسب بشأنها³.

2. المرحلة الثانية: جمع البيانات والمعلومات: إن فهم المشكلة فهما حقيقياً واقتراح بدائل مناسبة لحلها، ويتطلب جمع البيانات والمعلومات المناسبة ذات الصلة بالمشكلة محل القرار وذلك لأن اتخاذ القرار الفعال يعتمد على أكبر قدر ممكن من البيانات الدقيقة، والمعلومات المحايدة والملائمة زمنياً من مصادرها المختلفة.

3. المرحلة الثالثة: تحديد الحلول المتاحة وتقويمها: يتوقف عدد الحلول ونوعها على عدة عوامل أهمها: وضع المؤسسة، السياسات التي تطبقها، الفلسفة التي تلتزم بها، إمكانياتها المادية، الوقت المتاح أمام متخذ القرار، وقدرته على التفكير المنطقي والمبدع.

4. المرحلة الرابعة: اختيار الحل المناسب للمشكلة: تتم في هذه المرحلة عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة واختيار البديل الأنسب وفقاً لمعايير واعتبارات موضوعية يستند إليها المدير⁴.

5. المرحلة الخامسة: متابعة تنفيذ القرار وتقويمه: يجب على متخذ القرار اختيار الوقت المناسب لإعلان القرار حتى يؤدي القرار أحسن النتائج، وعندما يطبق القرار المتخذ وتظهر نتائجه يقوم المدير بتقويم هذه النتائج ليرى درجة فعاليتها⁵.

1- محمد موسى فرج الله، مرجع سابق، ص: 18.

2- منعم زمير الموسري، اتخاذ القرارات الإدارية عمان، دار اليازوري العلمية، ط 1، 1998، ص: 15.

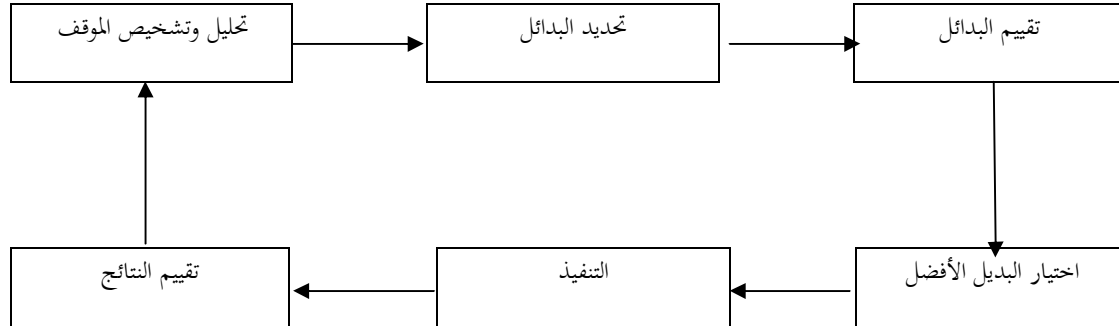
3- جلال إبراهيم العبد، إدارة الأعمال (مدخل اتخاذ القرارات وبناء المهارات)، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2003، ص: 233-234.

4- إيهاب صبيح محمد زريق، إدارة العمليات واتخاذ القرارات السليمة، القاهرة، دار الكتب العلمية، 2001، ص: 49.

5- منال محمد الكردي، جلال إبراهيم العبد، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2003، ص: 56.

ويمكن أن تظهر هذه الخطوات في الشكل التالي¹:

الشكل رقم(5): خطوات عملية اتخاذ القرارات الإدارية



المصدر: علي شريف، الإدارة المعاصرة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1997، ص: 215.

ثانيا: الظروف المحيطة بعملية اتخاذ القرارات الإدارية:

بشكل عام يمكن اتخاذ القرار في ثلاث حالات أو ظروف مختلفة في كل منها مقدار محدد من إمكانية التنبؤ

بالتائج المستقبلية لكل بديل من بدائل القرار، وهذه الحالات هي:

1. القرار في حالة التأكد التام: يأتي هذا القرار عندما تفضي عمليات تقييم البدائل إلى تفضيل قطعي لإحداها على غيره دون مخاوف من تأثيرات خارجية تعيق استثمار البديل، في هذه الحالة تكون المعلومات كافية وأكيدة لدى متخذ القرار وتسمح له بمعرفة نتائج قراره، ويعد هذا القرار من أسهل القرارات، حيث تتوفر المعرفة الكاملة للظروف التي يتم فيها اتخاذ القرار، أي لا يوجد أي تأثير للعالم الخارجي فنكون متأكدين من نتيجة كل بديل، فإذا كانت المشكلة تتعلق بالوصول إلى الحد الأدنى من التكاليف فإننا نختار أقل البدائل تكلفة، وإذا كانت تتعلق بالوصول على الحد الأقصى من الأرباح فإننا نختار أعلى البدائل ربحاً².

2. القرار في حالة عدم التأكد التام: إن اتخاذ القرارات في ظروف عدم التأكد يعتبر أكثر انتشارا في الحياة العملية، في هذه الحالة فإن الأمر لا يقتصر على صعوبة تحديد الاحتمالات فحسب بل يتعدى ذلك إلى صعوبة البدائل أيضا، وهذا يعني أن المدير قد لا يكون قادرا على تحديد جميع البدائل اللازم أخذها في الاعتبار³.

1- قريش محمد عبد السلام، دور المراجعة الداخلية في اتخاذ القرار رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012/2013، ص: 4.

2- اشرف رياض حرز الله، مدى مشاركة معلمي المدارس الثانوية في اتخاذ القرارات وعلاقتهم برضاهم الوظيفي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التربية، 2007، ص: 26.

3- احمد رجب عبد العال، المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية، 1992، ص: 38.

بمعنى انه إذ لم تتوفر معلومات تاريخية يمكن لمتخذ القرار الاعتماد عليها وبالتالي ليست هناك فكرة عن نتائج البديل فالحالة تعتبر حالة عدم التأكد، كما أن عدم معرفة ما حدث في الماضي يجعل من عملية التنبؤ بما سوف يحدث في المستقبل صعبة.

إن عملية اتخاذ القرارات في ظل عدم التأكد تعتبر أكثر صعوبة وتعقيدا منها في حالة التأكد التام أو المخاطرة نظرا لعدم وجود معيار واحد متفق عليه يمكن الاسترشاد به عند اتخاذ القرارات في ظل عدم التأكد، وإنما توجد عدة معايير يمكن أن تتم على أساسها المقاضلة بين القرارات المختلفة واختيار القرار الأمثل، ومن أهم هذه المعايير: معيار التفاؤل، معيار التشاؤم، معيار الندم، معيار العقلانية، معيار الواقعية¹.

3.:: القرار في حالة المخاطرة: حيث يعي متخذ القرار أن هناك احتمالات يمكن أن تعطل استفادته القصوى من قراره، ولكنه يتخذ قراره لأنه يجد أن احتمالات المكسب أكثر من احتمالات الخسارة². وتشير عملية اتخاذ القرار في ظل حالة المخاطرة إلى الحالة التي يوجد فيها عدد من القرارات لتحقيق الهدف، ويكون لكل قرار أكثر من نتيجة بسبب وجود أكثر من بديل، ويكون متخذ القرار على علم باحتمال حدوث كل بديل، حيث يمكنه بناء على المعلومات السابقة حساب هذه الاحتمالات والتي تعرف بالاحتمالات الموضوعية، وانه يستطيع تقدير احتمالات حدوث كل بديل بناء على خبرته الشخصية³.

المطلب الثالث: أساليب اتخاذ القرارات الإدارية والعوامل المؤثرة فيه

أولاً: أساليب اتخاذ القرارات الإدارية:

تعدد الأساليب المساعدة لاتخاذ القرارات الإدارية من الأسهل إلى الأصعب من حيث الجهد والوقت والتكلفة، وبعد الحدس والتخمين والرأي الشخصي إزاء حل معين لمشكلة قائمة أسهل وسائل اتخاذ القرارات، وتندرج بعد ذلك هذه الوسائل في الصعوبة لتصل إلى استخدام الطرق العلمية والرياضية المعقدة.

1.:: الأساليب الكيفية:

1.1.:: الحكم الشخصي أو البديهية: إن المعيار في اتخاذ القرار من وجهة نظر الحكم الشخصي للمدير، هو نظر المدير للأمور وتقديره والتي تبني عادة على أسس شخصية غير موضوعية وتنطلق من التكوين النفسي والأفضلية والتأثير بمجريات الأحداث، والمدير عند اتخاذه للقرارات في هذه الحالة إنما يستمد من خلفياته ومعلوماته السابقة.

1- محمد سلطان وآخرون، مبادئ الإدارة، الدر الجامعية، 2000، ص: 75.

2- اشرف رياض حرز الله، مرجع سابق، ص: 27.

3- منعم زمرير الموسوي، مرجع سابق، ص: 37.

1.2.: الحقائق: تعد الحقائق قواعد ممتازة في اتخاذ القرارات، والقول بان القرارات لا بد من وان تستند على الحقائق، وحين تكون الحقائق متوفرة فان القرارات المتخذة تصبح ذات جذور قوية ومنطقية.

1.3.: التجربة: تمثل التجارب السابقة مصدرا مهما يمكن الاستعانة به في اتخاذ القرارات إذ مما لاشك فيه انه نلك كثيرا من المواقف المتشابهة للموقف الحالي قد اتخذت فيه قرارات معينة، فإذا كانت تلك القرارات قد أدت إلى نتائج طيبة فان من المفيد الاستفادة من التجارب السابقة في اتخاذ قرارات حالية.

1.4.: الآراء: إن الاعتماد على الآراء الخارجية هو أسلوب ديمقراطي في اتخاذ القرارات الإدارية، وهي أسلوب لا ينتهجه كل المديرين، ولكنه يضل على أية حال أسلوبا أفضل، وكذلك فان القرار المبني على المشاركة وإعطاء الرأي يشجع العناصر المعنية بتنفيذه كل في المجال الذي يخصه.

2.: الأساليب الكمية:

بخلاف الأساليب النظرية في اتخاذ القرارات فان الأساليب الكمية تعتمد على لغة الأرقام، من تحليل البيانات أو المعلومات حتى يمكن الوصول إلى الرأي المناسب.

1.2.: بحوث العمليات: تعني استخدام الطريقة العلمية في المفاضلة بين البدائل التي يمكن اتخاذها تجاه مشكلة معينة من خلال المقاييس الرياضية، وذلك من اجل الوصول إلى الوسائل المثلى التي تتناسب مع الأهداف المطلوبة، وعليه فان بحوث العمليات تعني التطبيق الرياضي للطريقة العلمية لحل المشاكل الإدارية في منظمات الأعمال¹.

ويتكون المنهج العلمي لبحوث العمليات من خمس خطوات هي:

- تحليل المشكلة.
- اختيار النموذج الرياضي.
- الحصول على الحل للمشكلة.
- يحدد الباحث الشروط الواجب توفرها لاستخدام الحل.
- استخدام النموذج.

هذا وتعد البرمجة الخطية وخطوط الانتظام ونموذج النقل ونموذج التعيين بالإضافة إلى شجرة القرار من أهم وأكثر النماذج استخداما في بحوث العمليات.

1- جمال الدين لعويسات، الإدارة وعملية اتخاذ القرار، الجزائر، دار هومة، 2005، ص-ص: 73 - 76.

2.2.: أسلوب البرمجة الخطية: تنسب فكرتها إلى -جورج انتزاج- الذي طبقها في مجال البحوث الحربية منذ عام 1974م، ثم انتقلت إلى مجالات الاستخدام كأداة لتحليل مشكلات الإدارة بمجالاتها المتعددة وخاصة في مجال التخطيط واتخاذ القرارات.

والبرمجة الخطية هي طريق أو أسلوب رياضي لتخصيص الموارد المحدودة لتحقيق أهداف محددة، حيث يمكن التعبير عن كل من الهدف والقيود التي تحيط بتحقيقه في صورة معادلات خطية تسهم بدورها في اكتشاف أفضل السبل لاستخدام الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف المرسومة.

ونعني بكلمة البرمجة تعيين وتوصيف واستخدام الأسلوب المنطقي لتحليل المشكلات التربوية وتقديم الحلول لعلاجها.

أما كلمة خطية فتعني العلاقة الثابتة التي تتضمنها مشكلة معينة ويمكن تحديدها بين المتغيرات، فهي تهتم بالتوظيف الكفاء للموارد المتاحة لتلبية الأهداف المرغوبة.

وتمر عملية بناء هذا النموذج بخمسة مراحل على النحو التالي:

- تحديد الأنشطة.

- تحديد الموارد.

- حساب معاملات المدخل المنتج.

- تحديد الشروط الخارجية.

- الصياغة الرياضية للنموذج.

وبعد صياغة النموذج رياضياً يتم اختيار الحل، ومن الطرق الأكثر انتشاراً لحل مشاكل البرمجة الخطية هي الطريقة البيانية، طريقة السمبلكس.

2.3.: أسلوب شجرة القرار: هذا الأسلوب يمكن متخذ القرار من رؤية البدائل المتاحة والأخطار والنتائج

المتوقعة لكل منها بوضوح، إلا أن تطبيق هذا الأسلوب بفاعلية يتطلب استعانة متخذ القرار وخاصة في المواقف والحالات الغير مؤكدة أو في المواقف المعقدة بالحاسب الإلكتروني، لتقدير وتحديد درجة الاحتمالات المتوقعة¹.

حيث تمثل شجرة القرارات كافة العوامل المتعلقة باتخاذ القرار، ومنه شجرة القرار توضح كافة البدائل المتاحة والعائد المتوقع لكل بديل في ضل كل حدث من الأحداث المتوقعة.

وتتكون شجرة القرار من بعض الرموز الأساسية في رسم الشجرة وهي:

1- محمد حسنين العجمي، الاتجاهات الحديثة في القيادة الإدارية والتنمية البشرية، عمان، دار المسيرة، ط1، 2008، ص: 243 - 248.

- **الموقع (□)**: هو مربع يستخدم للتعبير عن نقطة يبدأ منها فروع وتمثل كل منها بديل متاح أمام متخذ القرار، وبذلك فإن هذا المربع يعبر عن نقطة لاتخاذ القرار.
- **الفرع (←)**: هو الفعل الممكن أي هو البديل المتاح.
- **الحدث الممكن (○)**: هي الدائرة التي تستخدم للتعبير عن نقطة يبدأ منها فروع، ولكن كل بديل منها يمثل حالة مستقبلية سوف يواجهها متخذ القرار¹.

ثانيا: العوامل المؤثر في اتخاذ القرارات الإدارية:

تتأثر القرارات المتخذة عادة بالعديد من العوامل سواء كانت تلك القرارات قرارات فردية أو قرارات جماعية، وقد تترك تلك العوامل أثارها على القرارات المتخذة لفترة زمنية طويلة لذا يتوجب على متخذ القرار إذا ما وجد أن هناك بعض العوامل التي تؤثر سلبا على قراره أو تمنعه أو تحد من حريته في اتخاذ القرار السليم الذي يمتاز بالرشد، ومن أهم العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار ما يلي²:

1. **القيم والمعتقدات**: للقيم والمعتقدات تأثير كبير في اتخاذ القرارات ودون أن يتعارض ذلك مع حقائق وطبيعة النفس البشرية وتفاعلها في الحياة.
2. **المؤثرات الشخصية**: لكل فرد شخصيته التي ترتبط بالأفكار والمعتقدات التي يحملها والتي تؤثر على القرار الذي سيتخذه، وبالتالي يكون القرار متطابقا مع تلك الأفكار والتوجهات الشخصية للفرد.
3. **الميول والطموحات**: لطموحات الفرد وميوله دور مهم في اتخاذ القرار، لذلك يتخذ الفرد القرار النابع من ميوله وطموحاته دون النظر إلى النتائج المادية أو الحسابات الموضوعية المترتبة عن ذلك.
4. **العوامل النفسية**: تؤثر العوامل النفسية على اتخاذ القرار وصوابه، فإزالة التوتر النفسي والاضطراب والحيرة والتردد لها تأثير كبير في انجاز العمل وتحقيق الأهداف والطموحات والآمال التي يسعى لها الفرد³.

1- بلواحد زكريا، عبد الواحد محمد، مرجع سابق، ص: 44.

2- علي علاونة، محمد عبيدات، مرجع سابق، ص: 118.

3- سلسلة التميز الأكاديمي 13، مهارات اتخاذ القرار، جامعة القيصم، ص: 10.

المبحث الثالث: مدى فعالية المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية

سنتناول في هذا المبحث دراسة كل من صلاحية المعلومات لتكون أساس يتم الاسترشاد بها في القرارات الإدارية بالإضافة إلى دور هذه المعلومات في اتخاذ القرارات ضمنها المبادئ التي يجب مراعاتها عند تصميم نظام المعلومات، وفعالية التقارير المالية كموصل جيد للمعلومات وأخيرا دور المعلومات المحاسبية في الأساليب الكمية لاتخاذ القرارات الإدارية.

المطلب الأول: مدى صلاحية المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد القرارات الإدارية

تحتاج الإدارة الحديثة إلى نوع معين من المعلومات المحاسبية تتناسب مع نوعية المشاكل الإدارية المعاصرة والطرق العلمية التي تطبق في اتخاذ مثل هذه القرارات، وتفيد المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات سواء كانت قرارات تخطيط أو رقابة أو تنفيذ، وسواء كانت قرارات بيع أو إنتاج أو استثمار أو توظيف الموارد الاقتصادية بشكل أو بآخر.

ويقوم المحاسب بدور هام لمساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات عموما وذلك عن طريق تقديم البيانات الكمية اللازمة لتقييم البدائل المختلفة والمفاضلة بينها¹.

فلا جدال في إن الهدف النهائي لأي نظام محاسبي يتمثل في توفير المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب وبالشكل والمضمون المناسب وبالتكلفة المناسبة وللشخص المناسب، حتى يمكن اتخاذ قرارات صائبة، فانه من الضروري أن يكون هناك مدخلات من المعلومات تأتي من إرسال أو ترجمة أو توصيل ظروف وأحوال العالم الواقعي بصورة ملائمة لصناع القرار، ومهما كانت طبيعة العالم الواقعي فإننا لن ندركه حتى يمكننا الحصول على معلومات عن ظروفه وأحواله والأحداث التي تجري فيه.

وباعتبار أن المعلومات المحاسبية تعتبر احد الأركان الأساسية للنظام المتكامل لاتخاذ القرارات سواء على مستوى المنشأة أو على مستوى أي وحدة اقتصادية مشتقة منها.

بل أن من أهم أسباب وجود المحاسبة وتطورها المستمر يتمثل في أنها توفر معلومات تعتبر أساس لاتخاذ القرارات، حتى يقوم المحاسب بتوفير المعلومات المناسبة سواء لمواجهة احتياجات الإدارة بمستوياتها المختلفة أو لمواجهة احتياجات الأطراف الخارجية لترشيد عملية اتخاذ القرارات.

1- ثناء محمد طعيبة، نظم المعلومات المحاسبية، القاهرة، دار ايتراك، ط1، 2002، ص: 27.

و إذ كان الأمر كذلك فهل هناك معايير معينة للحكم على مدى صلاحية المعلومات التي ينتجها نظام المحاسبة بغرض استخدامها كأساس لاتخاذ القرارات وترشيدها، وفي الواقع أن إحدى اللجان المنبثقة عن مجلس المحاسبين الأمريكي قد أصدرت تقريراً عن تطوير نظرية المحاسبة وركزت اهتمامها في هذا التقرير على أربعة خصائص أساسية للمعلومات المحاسبية المناسبة لترشيد القرارات.

وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

- الملائمة أو الصلاحية.
- القابلية للتحقق.
- التحرر من التمييز.
- القابلية للقياس الكمي.

ولكن ما هو المعيار الذي يجب أن يستخدم في تحديد المعلومات المفيدة أو النافعة، وما هي المواصفات التي يجب توفرها في المعلومات حتى تكون نافعة؟ لذلك علقّت اللجنة كما يلي:

إن معيار المنفعة يعتبر المعيار الوحيد الذي لا يخضع لأية قيود في مجال قابلية التطبيق على كافة العمليات المحاسبية وتقاس درجة منفعة المعلومات المحاسبية بمدى توافقها مع احتياجات متخذي القرارات، ومن هناك يجب أن نقرر إن منفعة أي شيء تتمثل في مقدرته على إشباع حاجات معينة، وهذا ما نادي به فريق كبير من رواد الفكر المحاسبي المعاصر، وبناء على ذلك فإن المعلومات المحاسبية تكون ذات منفعة إذا كانت قادرة على إشباع حاجات مستخدمي هذه المعلومات وهم كثيرون وحاجاتهم متعددة ومتشابكة وقد تكون متعارضة في بعض الأحيان، فالمعلومات المحاسبية التي قد تكون نافعة لمستوى الإدارة العليا قد لا تكون كذلك بالنسبة للمستويات الإدارية الأخرى، وقد لا تكون كذلك بالنسبة للأطراف الأخرى التي لها مصالح مباشرة أو غير مباشرة في المنشأة مثل: الملاك، مصلحة الضرائب، بورصة الأوراق المالية، الموردون، العملاء... الخ¹.

كما أن المعلومات التي قد تكون نافعة في وقت معين قد لا تكون كذلك في وقت آخر، ولذلك فإن المعلومات التي تعطي الإجابة الكافية الجوهرية لكافة أو معظم التساؤلات التي تثور في أذهان مستخدميها هي المعلومات التي توصف بحق أنها معلومات نافعة.

1- احمد عبد الهادي شبير، مرجع سابق، ص- ص: 83- 84.

* القيود التي يخضع لها هذا المعيار في مجال التطبيق:

- وقت إتاحة المعلومات المحاسبية.

- اختلاف مستويات استخدام هذه المعلومات داخليا.

- اختلاف الأطراف الخارجية الأخرى التي تستخدم هذه المعلومات.

- اختلاف طريقة عرض المعلومات المحاسبية.

- اختلاف الأشخاص في درجة إدراكهم لهذه المعلومات.

ويرى الباحث أن المنفعة مسالة نسبية، ومن ثم فإنه يقع على عاتق المحاسب عبء إعداد هذه معلومات مختلفة لإشباع حاجات مختلفة، أي إعداد معلومات تكون ملائمة أو مناسبة لمستخدميها، وبذكر أن منفعة المعلومات لا تقاس بحجمها وإنما بدرجة تأثيرها في القرار وهذا يتوقف على عوامل كثيرة بخلاف الحجم مثل: الدقة، درجة مناسبتها للقرار، توقيت الحصول عليها ودرجة إدراك متخذ القرار لها، كما إن عملية اتخاذ القرارات تعتبر عملية شاملة أو كلية ومعظم القرارات تتخذ على أساس معلومات محددة بدقة ومتوفرة في الوقت المناسب بغض النظر عن حجمها.

المطلب الثاني: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية

تعد المعلومات مادة القرار الإداري، فإذا كانت عملية الإنتاج تتطلب المواد الأولية فإن مادة الإنسان الإداري في اتخاذ القرارات الإدارية هي البيانات والمعلومات التي تتوافر لديه، ويتوقف نجاح القرار على مدى صحة هذه المادة ودقتها وطريقة تنظيم تأمينها وتخزينها ونقلها إلى المراكز التي تحتاج إليها، ومن الملاحظ أن نجاح القرارات وسلامتها يتوقف على دقة وفعالية نظام الاتصالات الذي ينقل البيانات والمعلومات إلى مراكز اتخاذ القرارات، كما يتوقف على المسافة التي تفصل بين مراكز المعلومات ومراكز اتخاذ القرار.

إذ تعتبر عملية اتخاذ القرارات عملية مستمرة لا تنتهي بمجرد اتخاذ قرار معين، فقد يترتب على القرار المتخذ مواقف معينة تستدعي اتخاذ قرارات جديدة، كما أن عملية اتخاذ القرارات تعتمد أساسا على ما يتوافر لدى متخذ القرار من معلومات مع العلم أن درجة جودة المعلومات المتوافرة لمتخذ القرار لها تأثير كبير على درجة جودة القرار الذي يتخذه، فكلما زادت درجة جودة تلك المعلومات كان متخذ القرار في وضع أفضل، وهذا الأمر يتطلب من الإدارة ضرورة أن تبحث باستمرار عن أفضل المعلومات فيما يتعلق بالأهداف والنتائج المتوقعة للتصرفات البديلة، فالمعلومات تزيد من معرفة متخذ القرار وتقلل من جوانب المخاطرة المرتبطة باتخاذ القرارات، وفي حقيقة الأمر إن اتخاذ القرارات والمعلومات موضوعان مرتبطان.

1. المبادئ التي يجب مراعاتها عند تصميم نظام المعلومات:

- تعتبر المعلومات أساسا ضروريا لاتخاذ القرارات، فبدون المعلومات يصعب تحديد المشكلة أو تحديد بدائل الحل كما يصعب تحديد معايير المفاضلة بين البدائل.
- يجب أن تكون المعلومات ملائمة للقرار المعروض أو يمكن تجميع البيانات اللازمة وتحويلها إلى معلومات ملائمة.
- أن يتم تجميع المعلومات المتعلقة بالموقف الإداري قبل تحديد البدائل.
- تتوقف الحاجة إلى معلومات دقيقة على الأساليب المستخدمة لقياس البدائل المختلفة.
- تعتمد الإدارة في اتخاذها للقرارات الإدارية وأدائها لوظائفها على معلومات محاسبية وغير محاسبية، ويعود اهتمام الإدارة بالمعلومات المحاسبية لكونها المحرك لإدارة أي منشأة بل وتحدد قدرتها على أدائها لوظائفها، كما تتوقف درجة فعالية الإدارة على مدى وفرة وجودة المعلومات اللازمة للتخطيط والرقابة والمتابعة تحقيقا لأهدافها المرجوة، ولأن اتخاذ القرارات يعتمد بشكل أساسي على البيانات والمعلومات المحاسبية في زيادة المعرفة وتخفيض مخاطر عدم التأكد، ولأن هذه البيانات والمعلومات تكون كمية أو مالية فمن شأنها مساعدة متخذ القرار بصورة أكثر فعالية مما لو كانت وصفية أو شخصية، أضف إلى ذلك تتصف البيانات والمعلومات المحاسبية بخصائص معينة تجعلها مفيدة وهامة عند دراسة المشكلة ومعالجتها واتخاذ القرار حيالها، وتتمثل أولى هذه الصفات بالملائمة، التوقيت المناسب، الدقة وهذه الخصائص قد تم التعرض إليها بالشرح المفصل في الفصل السابق¹.

2- دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية:

يمكن توضيحه على النحو التالي:

- أ.: إعداد الموازنات التخطيطية: والتي تمثل خطة العمليات المستقبلية والتي تعكس الأهداف العامة بشكل أهداف تفصيلية وتحدد المسؤولية عن كل هدف تفصيلي وتعتبر مقياسا للأداء ومعيار للرقابة.
- ب.: تصميم نظم المعلومات المحاسبية: حيث تصمم على أساس تنظيم الموضوع للوحدات المحاسبية وطبيعة النشاط الاقتصادي، ويتوقف تصميم النظم المحاسبية على عاملين رئيسيين هما:

- المبادئ العلمية المحاسبية.

- الأساليب المحاسبية التي تتمثل في القواعد والإجراءات والسياسات الواجب إتباعها لتنفيذ المبادئ المحاسبية.

1- احمد عبد الهادي شبير، مرجع سابق، ص- ص: 77- 80.

ج.: تسجيل العمليات: تتضمن هذه المرحلة تسجيل كافة العمليات وتبويبها، وتمثل هذه المرحلة مدخلات نظام المعلومات المحاسبية والتي تؤدي أساساً إلى إنتاج مخرجات هذا النظام في صورة قوائم مالية.

د.: المراجعة ومراقبة تنفيذ الموازنة: تهدف هذه المراجعة إلى تقييم الإجراءات التي تمت بالمؤسسة بما في ذلك ضمان حقوق المؤسسة والحفاظة على أصولها والتأكد من سلامة القيود المحاسبية ونظام المعلومات ودقة القوائم المالية.

ه.: تحليل وتفسير القوائم المالية: يتم فحص القوائم المالية وتحديد العلاقات بين أجزائها وإظهار التغيرات التي تطرأ على عناصرها وذلك لخدمة أغراض القرارات الإدارية الجارية و الاستثمارية ورسم الخطط والسياسات المستقبلية.

إن المعلومات المحاسبية ذات أهمية بالغة للجهات الداخلية للمنشأة كالمدرء ورؤساء الأقسام والمشرفين وما شابه، حيث تساعدهم في اتخاذ قرارات تقع ضمن المجالات التالية:

- تخطيط طويل الأجل.

- التنظيم والتوجيه وتوزيع الموارد.

- تقييم الانجاز والرقابة¹.

3.: فعالية التقارير المالية كموصل جيد للمعلومات:

يحصل متخذ القرار على المعلومات اللازمة لاتخاذ قراره من مصادر مختلفة ولكن التقارير المالية تعد أفضل مصادر المعلومات والسبب في ذلك أن المعلومة كمية قابلة للتحقق من صحتها، وتمثل المعلومات من اجل اتخاذ القرار احد الأهداف الرئيسية للقوائم المالية، فبالرغم من أن أهمية المعلومات الواردة في التقارير المالية لمتخذي القرارات وخاصة الخارجيين منهم، إلا أن عملية إيصال هذه المعلومات تواجه العديد من الصعوبات بسبب محدودية ومحددات التقارير المالية التي تعد وفقاً لفروض ومبادئ تواجه بعض التحفظات وكذلك الاختلاف بين صفات اهتمامات المستخدمين.

وعليه يمكن الاسترشاد بمجموعة من المؤشرات التي تساعد في الحكم على فعالية التقارير المالية في توفير

المعلومات اللازمة لعملية اتخاذ القرارات وتوصيلها ومن أهمها:

-مدى شمولية التقارير المالية للحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها.

-مدى الاعتماد على التقارير المالية كمصدر من مصادر المعلومات وأهمية محتوياتها لعملية اتخاذ القرار.

1- محمد موسى فرج الله، مرجع سابق، ص- ص: 63- 64.

-مدى الفهم للمعلومات التي تحتويها التقارير المالية وتناسبها لعملية اتخاذ القرار.

-تحديد ووضع مقاييس كمية لقياس درجة صلاحية التقارير المالية لقراءها وفهمهم للغاية التي كتبت لها¹.

المطلب الثالث: دور المعلومات المحاسبية في الأساليب الكمية لاتخاذ القرارات الإدارية

إن المحاسبة بوصفها علما اجتماعيا يجب أن يتفاعل مع المجتمع، وتعبّر تعبيرا رقميا صادقا قدر الإمكان عن التقدم المادي للوحدات الاقتصادية في المجتمع فترة مالية بعد أخرى، وعن المراكز المالية لهذه الوحدات الاقتصادية في نهاية هذه الفترات مع تقديم قدر مناسب ومتطور من المعلومات المحاسبية لترشيد الإدارة في اتخاذ قراراتها.

ولكي يتسنى للمحاسبة أداء هذا الدور وان تسير التقدم العلمي الموجود والمتنظر مستقبلا يجب أن تتمتع بالأساليب الكمية وان تسعى إلى أن تحل أساليب القياس الرياضية والإحصائية محل الاجتهادات الفردية المحاسبية، حيث أن استخدام هذه الأساليب يدفع المحاسبين إلى توسيع مدركاتهم ليتمكنوا من فهم تلك الأساليب. ويقصد بالأساليب الكمية جميع الطرق الرياضية والإحصائية وأساليب بحوث العمليات التي تعرضنا لها فيما سبق، ويمكن انتقاء بعض هذه الأساليب واستخدامها في المحاسبة كالنماذج الرياضية وأساليب التفاضل والتكامل ونظرية المجموعات والمصفوفات الجبرية، ولا يقصد بالتحليل الكمي فقط استخدام المعادلات والنماذج الرياضية ولكن يتضمن ذلك أيضا تحديد نوعية البيانات المحاسبية (المدخلات) والمعلومات المحاسبية (المخرجات) ووسائل وأساليب صياغة المشكلة باستخدام مفاهيم المحاسبة للتكاليف والإيرادات، فلكل مشكلة يراد اتخاذ قرار بشأنها تكلفة وإيراد وعائد.

وتختلف قيم كل المتغيرات في مواقف وحالات معينة، وذلك الاختلاف في الحالات يجعل من المشكلة في غالبية الأحوال مشكلة معقدة، لذلك تتدخل النماذج الرياضية و الكمية لتخفيض حجم المشكلة وتلخيصها وتجعل منها مشكلة مبسطة يسهل حلها، ومن أمثلة تلك النماذج نموذج البرمجة الخطية ونماذج الاحتمالات ونماذج المدخلات والمخرجات والنماذج الإحصائية (مقاييس التشتت والارتباط والانحدار) وغيرها من أمثلة تلك النماذج التي تعتبر معاونة للمحاسب في الوصول إلى نتائج منطقية.

¹ - ناصر محمد علي الجهلي، مرجع سابق، ص: 118.

ويمكننا القول انه أدى توظيف الأساليب الكمية في تطوير نظم المعلومات المحاسبية إلى زيادة قدرة هذه النظم على التكيف والتأقلم السريع مع بيئة العمل في المؤسسة من خلال توفير وسائل اقتصادية فعالة لخرن واسترجاع ومعالجة البيانات، ثم تقديمها إلى متخذي القرارات في الوقت المناسب، كما ساهمت في تقليل حالات عدم التأكد (البدائل) لذا متخذ القرار¹.

1- محمد موسى فرج الله، مرجع سابق، ص: 71.

خلاصة:

تضمنت دراسة هذا الفصل كل من الدراسة النظرية لماهية القرار بشكل عام بالإضافة إلى دراسة لعملية اتخاذ القرارات الإدارية، وإلى الجزء الأهم هو دور المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية. وفي ضوء ما تقدم من دراسة لعملية اتخاذ القرارات الإدارية والظروف التي في ضلها تتخذ القرارات المختلفة وتبين الحاجة إلى المعلومات المحاسبية سواء في تحديد وتحليل المشكلة أو وضع وتحديد البدائل الممكنة لحل هذه المشكلة المراد اتخاذ القرار بشأنها أو في تقييم تلك البدائل المتاحة وتقدير احتمالات حدوثها ونتائجها، هذا باعتبار أن المعلومات المحاسبية لها دور أساسي في دعم عملية اتخاذ القرارات الإدارية لمستخدميها داخل المنشأة.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

تمهيد:

تعتبر الدراسة الميدانية تطبيقاً عملياً للإطار النظري الذي تم تناوله في فصول الدراسة السابقة، وتهدف إلى الوقوف على مصداقية المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية.

ومن ثم سيتناول هذا الفصل وصفاً مفصلاً للإجراءات المتبعة في تنفيذ هذه الدراسة ويتمثل ذلك عرضاً تفصيلياً للمجتمع الأصلي والعينة وأدوات الدراسة وتحليل نتائج الاستبيان.

ولتحقيق هذا الهدف فلقد تم تقسيم هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: الطريقة المتبعة وأدوات الدراسة

المبحث الثاني: المعالجة الإحصائية وعرض وتحليل نتائج الاستبيان

المبحث الأول: الطريقة المتبعة وأدوات الدراسة

المطلب الأول: الطريقة المنهجية المتبعة

أولاً: المنهج المتبع

يتمثل المنهج المتبع في الدراسة الميدانية الأسلوب المتبع قصد الوصول إلى الأهداف المسطرة، وباعتبار البحث يدور حول متغيري الدراسة المتمثل في المتغير المستقل وهو المعلومات المحاسبية والمتغير التابع المتمثل في اتخاذ القرارات الإدارية بمعنى أوضح تحديد ما إذا كان هناك دور للمعلومات المحاسبية ومساهمة في اتخاذ القرارات الإدارية، لذلك سوف نعتمد في على المنهج الوصفي في تحليل البيانات والمعلومات ومن ثم تحديد النتائج المتوصل إليها.

ثانياً: عينة ومجتمع الدراسة

1. مجتمع الدراسة: تم حصر مجتمع الدراسة في ثلاث فئات كما يلي:

الفئة الأولى: شملت العاملين في مجال المحاسبة والإداريين بالمؤسسات الاقتصادية.

الفئة الثانية: الأساتذة الجامعيين المتخصصين في المحاسبة.

الفئة الثالثة: المهنيين من بينهم المحاسبين المعتمدين ومحافظو الحسابات.

كل هذا من اجل إثراء وتركيز مجتمع الدراسة

2. عينة الدراسة:

تم حصر عينة الدراسة في 30 مفردة من مجتمع الدراسة تم اختيارها وفقاً لمجتمع الدراسة، حيث شملت توزيع

65 استمارة على عينة شملت مجتمع الدراسة.

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 1: عدد الاستمارات الموزعة والمستلمة

البيان	العدد
الاستمارات الموزعة	حوالي 65
الاستمارات المستلمة	45
الاستمارات الملغاة	15
الاستمارات المعتمدة	30

المصدر: إعداد الطالبة بناء على استمارات الاستبيان

بعد فرز وتنظيم الاستثمارات المستلمة قررنا الإبقاء على 30 استمارة من مجموع الاستثمارات المستلمة لتمثل عينة الدراسة، بعدما قمنا باستبعاد 15 استمارة بسبب نقص المعلومات فيها.

المطلب الثاني: الأدوات الإحصائية المستخدمة للقياس والتحليل

لقد تم الاعتماد على العديد من الأساليب والمقاييس الإحصائية المستخدمة لتحليل بيانات الدراسة الميدانية ومن أجل تحليل ودراسة نتائج الاستبيان تم جمع البيانات وتبويبها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS، ومن أهمها ما يلي: spss الجاهزة

1.: الوسط الحسابي:

الوسط الحسابي أو ما يسميه البعض الوسيط أو المعدل الحسابي، هو أحد مقاييس التفرقة المركزية بحيث يكون اتجاه هذه التفرقة المركزية ايجابية إذا تعدى الوسط الحسابي نقطة المنتصف وذلك بهدف تحديد تركز قيم الوسط الحسابي حول فقرات الدراسة بحسب مقياس ليكارت الخماسي.

2.: الانحراف المعياري:

هو أحد مقاييس التشتت الذي يؤكد صحة تركز الوسط الحسابي لفقرات الاستبانة، وذلك بهدف معرفة مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي لإجابة أفراد عينة مجتمع الدراسة حول أسئلة ومحاور الاستبيان.

3.: تحليل التباين ANOVA:

تم تحليل التباين لاختبار ومعرفة التباين والاختلاف في آراء فئات عينة الدراسة.

4.: النسب المئوية:

تم الاعتماد على النسب المئوية لتحليل ووصف وتلخيص الصفات المتعلقة بالجوانب الشخصية وكذا متغيرا الدراسة لأفراد فئات العينة.

5.: اختبار التوزيع الطبيعي:

تم استخدام هذا المقياس لتحليل مدى ارتباط بيانات الدراسة الميدانية لتوزيعاتها الطبيعية

6.: اختبار كا²:

يستخدم لاختبار الفروض حيث يبنى على أساس توضيح الفرق المعنوي بين البيانات الحقيقية والبيانات المتوقعة، ولقد تم اختبار الفرضيات بحيث تقبل الفرضيات إذا زادت قيمة كا² المحسوبة عن قيمة كا² الجدولة بمستوى معنوية 0.05 و 0.01.

المبحث الثاني: المعالجة الإحصائية وعرض و تحليل نتائج الاستبيان:

من أجل دراسة وتحليل نتائج الاستبيان، تم جمع البيانات وتبويبها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS وذلك بغية وضع قاعدة بيانات وجداول يمكن الاعتماد عليها في عملية التحليل، وذلك تماشيا مع النتائج المراد الوصول إليها.

المطلب الأول: عمل جداول تكرارية تشمل التكرارات النسبية والرسومات البيانية

أولا: البيانات الشخصية لأفراد العينة

1.: الجنس: من خلال عينة الدراسة تم توزيعها كما يلي:

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 2 : توزيع أفراد العينة تبعا للجنس

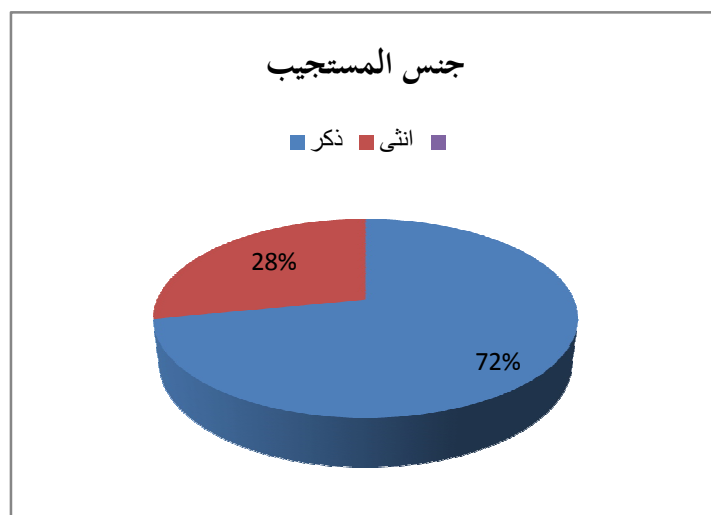
جنس المستجيب

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
ذكر	22	73,3	73,3	73,3
Valide أنثى	8	26,7	26,7	100,0
Total	30	100,0	100,0	

المصدر : إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

كما يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم: نسبة أفراد العينة حسب الجنس



المصدر : إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

التحليل: كما هي موضحة في الجدول بلغ عدد المستجوبين 22 ذكر بنسبة مئوية قدرت بـ 73.3%، في حين بلغ عدد الإناث 8 بنسبة مئوية قدرت بـ 26.7%.

2- السن: من خلال عينة الدراسة تم توزيعها إلى أربعة فئات حسب متغير العمر والجدول التالي يبين ذلك

الجدول رقم 3: توزيع أفراد العينة تبعاً للسن

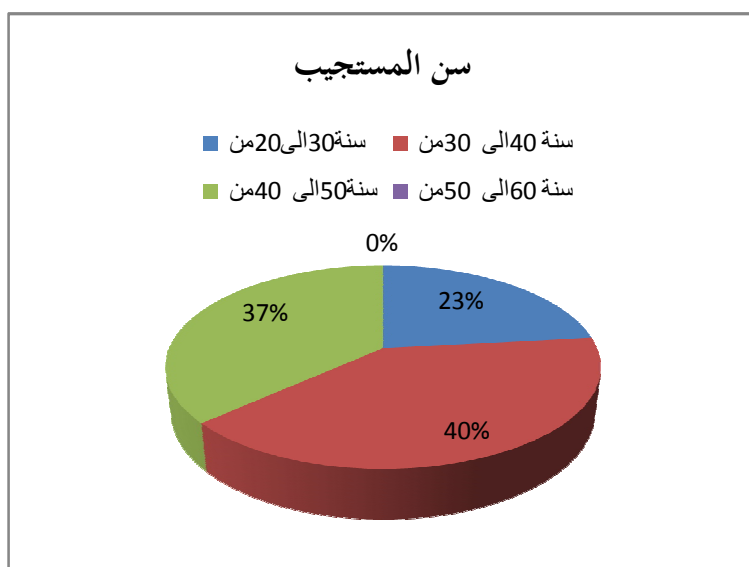
سن المستجيب

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
من 20 الى 30 سنة	7	23,3	23,3	23,3
من 30 الى 40	12	40,0	40,0	63,3
من 40 الى 50	11	36,7	36,7	100,0
Total	30	100,0	100,0	

المصدر : إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

كما يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 7: توزيع أفراد العينة حسب السن



المصدر : إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

التحليل: من خلال الشكل نلاحظ أن هناك تباين في أعمار أفراد عينة الدراسة، وان الفئة الأكثر تكرارا هي الفئة العمرية من 30 إلى 40 سنة بنسبة مئوية 40%، تليها الفئة العمرية من 40 إلى 50 سنة بنسبة مئوية 36.7%، ثم تأتي الفئة العمرية من 20 إلى 30 سنة بنسبة مئوية 23.3%، أما بالنسبة للفئة العمرية من 50 إلى 60 فلقد كانت منعدمة بنسبة مئوية 0%

3- المؤهل العلمي: من خلاله فلقد تم توزيع أفراد العينة إلى أربعة فئات كما هي موضحة في الجدول التالي

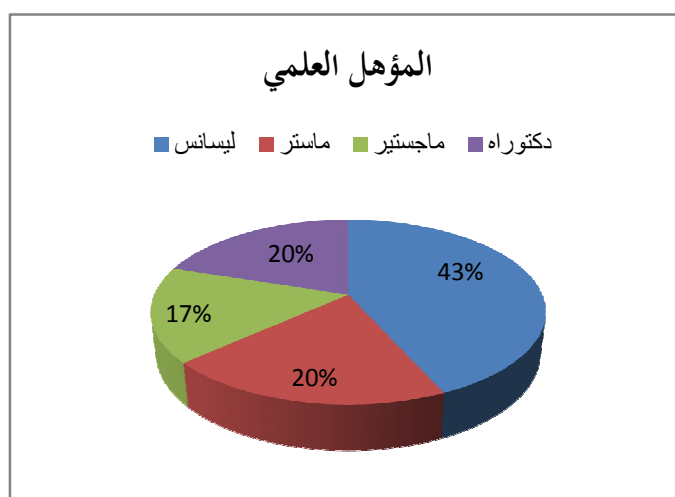
الجدول رقم 4: يبين توزيع أفراد العينة وفقا للمؤهل العلمي

المؤهل العلمي				
	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
ليسانس	13	43,3	43,3	43,3
ماستر	6	20,0	20,0	63,3
ماجستير	5	16,7	16,7	80,0
دكتوراه	6	20,0	20,0	100,0
Total	30	100,0	100,0	

المصدر: إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

كما يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 8: يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي



المصدر: إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

التحليل: من خلال الشكل نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة متحصلين على شهادة الليسانس بنسبة %43.3، أما بالنسبة للأفراد المتحصلين على شهادة الماستر والدكتوراه فلقد بلغت نسبة %20، في حين بلغت نسبة الأفراد المتحصلين على شهادة الماجستير فلقد بلغت نسبة %16.7.

4- المستوى الوظيفي: من خلاله تم تقسيم أفراد عينة الدراسة إلى أربعة مستويات وظيفية ممثلة في الجدول

التالي:

الجدول رقم 5: يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي

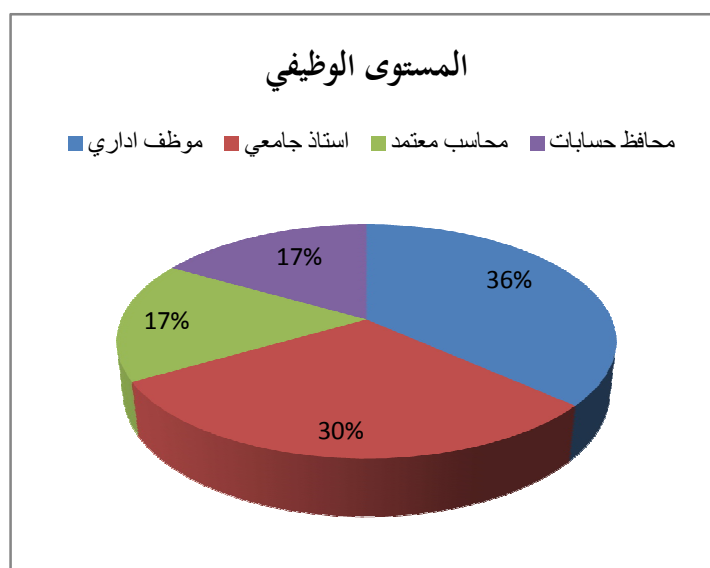
المستوى الوظيفي

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
موظف إداري	11	36,7	36,7	36,7
أستاذ جامعي	9	30,0	30,0	66,7
محاسب معتمد	5	16,7	16,7	83,3
محافظ حسابات	5	16,7	16,7	100,0
Total	30	100,0	100,0	

المصدر : إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

كما يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي

الشكل رقم 9: يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي



المصدر : إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

التحليل: من خلال الشكل نلاحظ انه بلغ عدد الموظفين 11 موظف بنسبة مئوية 36.7%، في حين قدر عدد الأساتذة المستجوبين 9 اساتذة بنسبة مئوية قدرت ب30%، أما بالنسبة لوظيفة كل من المحاسب المعتمد ومحافظ الحسابات فلقد قدر عددهم 5 لكل منهم بنسبة مئوية قدرت ب16.7%.

5-التخصص: من خلاله تم تقسيم أفراد العينة إلى أربعة تخصصات ممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم 6: يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص

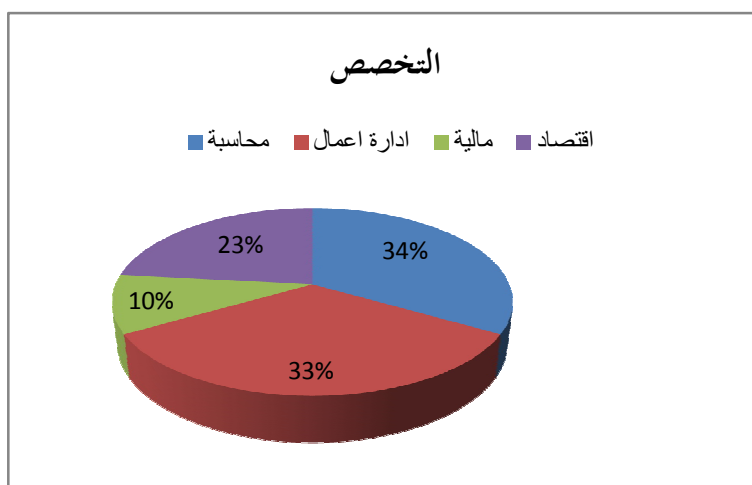
التخصص

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide محاسبة	10	33,3	33,3	33,3
إدارة أعمال	10	33,3	33,3	66,7
مالية	3	10,0	10,0	76,7
اقتصاد	7	23,3	23,3	100,0
Total	30	100,0	100,0	

المصدر : إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 10 : يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص



المصدر : إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

التحليل: من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن اغلب المستجوبين ضمن تخصص محاسبة وإدارة أعمال وبلغ عددهم 10 أفراد لكل تخصص بنسبة مئوية 33.3%، في حين قدر عدد المستجوبين ضمن تخصص اقتصاد 7 أفراد بنسبة مئوية قدرت بـ 23.3%، أما فيما يخص تخصص المالية فلقد ضم 3 أفراد بنسبة مئوية 10%.

6-الخبرة: من خلال عينة الدراسة تم توزيعها إلى أربعة فئات ممثلة في الجدول التالي

الجدول رقم 7: يوضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

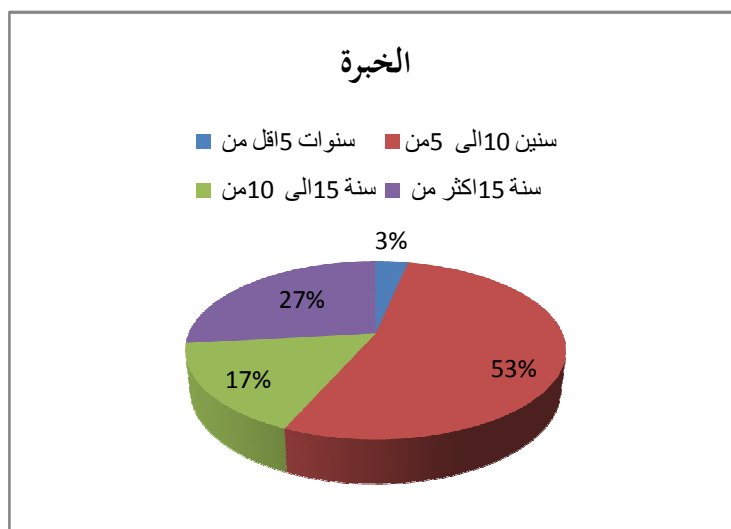
الخبرة

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
اقل من 5 سنوات	1	3,3	3,3	3,3
من 5 إلى 10 سنين	16	53,3	53,3	56,7
Valides من 10 إلى 15 سنة	5	16,7	16,7	73,3
أكثر من 15 سنة	8	26,7	26,7	100,0
Total	30	100,0	100,0	

المصدر : اعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

كما يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 11: يوضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة



المصدر : إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

التحليل: من خلال الشكل نلاحظ أن أكبر نسبة مستجوبة هم الأفراد الذين تتراوح خبرتهم من 5 إلى 10 سنوات 16 فرد بنسبة مئوية 53.3%، في حين بلغ عدد الأفراد المتحصلون على خبرة أكثر من 15 سنة خمسة أفراد بنسبة مئوية قدرت بـ 26.7%، أما بالنسبة للأشخاص الذين تتراوح خبرتهم من 10 إلى 15 سنة بلغ عددهم 5 أفراد بنسبة مئوية قدرت بـ 16.7%، في حين بلغت أقل فئة لديها خبرة أقل من 5 سنوات تكونت من فرد واحد بنسبة مئوية قدرت بـ 3.3%.

المطلب الثاني: إجراء اختبارات الثبات والاختبارات الإحصائية

أولاً: إجراء اختبارات الثبات

1.: حساب معامل الفا كرونباخ

تم حساب معامل الفا كرونباخ وتحصلنا على الجدول التالي

الجدول رقم 8: معامل الفا كرونباخ

عدد العناصر	قيمة الفا كرونباخ
37	,964

المصدر : إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

التحليل: هذا الجدول يوضح أن قيمة معامل الفا كرونباخ تساوي 0.964 وهي مرتفعة كثيرا وان عدد

العناصر هو 37 عنصرا.

وهي موجة الإشارة حيث في بعض الأحيان يمكن أن تكون سالبة القيمة نظرا لوجود متغير سالب في

البيانات ففي هذه الحالة يجب مراجعة البيانات وإعادة النظر فيها.

2.: إجراء اختبارات الثبات

الجدول رقم 9: يوضح إجراء اختبارات الثبات

رقم المحور	العنوان	عدد العبارات	الثبات	الصدق
1	مدى اعتماد الإدارة على القوائم المالية للحصول على معلومات محاسبية	3	0.779	0.882
2	الخصائص والمتطلبات الأساسية الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية	11	0.948	0.973
3	خاص باتخاذ القرار	13	0.944	0.971
4	مدى استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية	10	0.944	0.971
	المجموع	37	0.964	0.982

المصدر : إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

ملاحظة: تم حساب صدق المحك عن طريق جدر معامل الثبات

التحليل: من خلال الجدول نلاحظ أن هناك ثبات في البيانات بقيمة 0.964 لجميع المحاور لان قيمة

المعامل التي بلغت في مجموعها 0.982 اكبر من الصفر، لان معامل ألفا كرونباخ يأخذ قيما تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح.

ثانيا: الاختبارات الإحصائية

1. إجراء اختبار khi-deux بين متغيرات الدراسة الوصفية

أ. الخبرة والمؤهل العلمي :

سيتم إجراء اختبار كاي² للاستقلالية لمتغيري الخبرة والمؤهل العلمي

نضع الفرضية الصفرية:

$H_0 =$ لا توجد علاقة بين الخبرة والمؤهل العلمي

$H_1 =$ توجد علاقة بين الخبرة والمؤهل العلمي

مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$

تحصلنا على النتائج التالية: SPSS ومن مخرجات

الجدول رقم 10: الجدول المزدوج يعرض قرارات مزدوجة بين الخبرة والمؤهل العلمي

المؤهل العلمي * الخبرة

	الخبرة				Total
	اقل من 5 سنوات	من 5 الى 10 سنين	من 10 الى 15 سنة	اكثر من 15 سنة	
ليسانس	0	5	1	7	13
ماستر	0	4	2	0	6
ماجستير	1	3	1	0	5
دكتورا	0	4	1	1	6
Total	1	16	5	8	30

المصدر : إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

الجدول رقم 11: يبين قيمة كاي 2 و درجة الحرية وقيمة المعنوية

Tests du khi-deux

	Valeur	Ddl	Sig. Approx. (bilatérale)
khi-deux de Pearson	14,402 ^a	9	,109
Rapport de vraisemblance	15,080	9	,089
Association linéaire par linéaire	3,859	1	,049
N d'observations valides	30		

a. 15 cellules (93,8%) ont un effectif théorique inférieur à

5. L'effectif théorique minimum est de ,17

المصدر : إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

التحليل: الجدول السابق يوضح قيمة كاي 2 وهي تساوي 14.402، واحتمال المعنوية وقيمته 0.109 وهي أكبر من 0.05، مما يعني عدم وجود دلالة إحصائية أي انه لا توجد علاقة بين المؤهل العلمي والخبرة لأفراد العينة.

ب.: المستوى الوظيفي و التخصص:

سيتم إجراء اختبار كاي 2 للاستقلالية لمتغيري المستوى الوظيفي والتخصص

نضع الفرضية الصفرية:

$H_0 =$ لا توجد علاقة المستوى الوظيفي والتخصص

$H_1 =$ توجد علاقة بين المستوى الوظيفي والتخصص

مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$

تحصلنا على النتائج التالية: ومن مخرجات SPSS

الجدول رقم 12: الجدول المزدوج يعرض قرارات مزدوجة بين المستوى الوظيفي والتخصص

المستوى الوظيفي * التخصص

	التخصص				Total
	محاسبة	إدارة أعمال	مالية	اقتصاد	
موظف إداري	0	7	0	4	11
أستاذ جامعي	4	3	2	0	9
محاسب معتمد	2	0	0	3	5
محافظ حسابات	4	0	1	0	5
Total	10	10	3	7	30

المصدر : إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

الجدول رقم 13: يبين قيمة كاي 2 و درجة الحرية وقيمة المعنوية

Tests du khi-deux

	Valeur	ddl	Sig. Approx. (bilatérale)
khi-deux de Pearson	24,089 ^a	9	,004
Rapport de vraisemblance	32,884	9	,000
Association linéaire par linéaire	2,483	1	,115
N d'observations valides	30		

a. 16 cellules (100,0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,50.

المصدر : إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

التحليل: : الجدول السابق يوضح قيمة كاي 2 وهي تساوي 24.089، واحتمال المعنوية وقيمته 0.004 وهي اقل من 0.05، مما يعني وجود دلالة إحصائية أي انه توجد علاقة بين المستوى الوظيفي والتخصص لإفراد العينة.

ثالثا: الارتباطات

سنقوم بحسب معاملات الارتباط بين جميع المحاور لدراسة وجود علاقة بين المحاور لمعرفة أي المحورين الأقوى ارتباطا وأيهما الأقل ارتباطا.

الجدول رقم 14: يبين معاملات الارتباط بين المحاور الأربعة

		t1	t2	t3	t4
t1	Corrélation de Pearson	1	,486**	,482**	,436*
	Sig. (bilatérale)		,006	,007	,016
	N	30	30	30	30
t2	Corrélation de Pearson	,486**	1	,682**	,356
	Sig. (bilatérale)	,006		,000	,054
	N	30	30	30	30
**					
t3	Corrélation de Pearson	,482**	,682**	1	,656**
	Sig. (bilatérale)	,007	,000		,000
	N	30	30	30	30
t4	Corrélation de Pearson	,436*	,356	,656**	1
	Sig. (bilatérale)	,016	,054	,000	
	N	30	30	30	30

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

المصدر : إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

التحليل: من خلال الجدول السابق نلاحظ أن كل الارتباطات بين جميع محاور الدراسة ذات علاقة طردية، ولقوى علاقة بين المحورين الثالث والثاني والتي قدرت بـ 68.2% بدلالة إحصائية عالية عند مستوى دلالة 5% و1%.

وستتطرق فيما يلي إلى كل الارتباطات بالتفصيل:

1.: كانت درجة الارتباط بين المحورين الأول والثاني والتي قدرت بـ 48.6% وهي علاقة طردية متوسطة وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% و1% لان قيمة معنويتها كانت (0.000).

2.: العلاقة بين المحورين الأول والثالث كانت علاقة طردية ومتوسطة قدرت بـ 48.2% ذات دلالة إحصائية عالية عند مستوى معنوية 5% و1%.

3.: العلاقة بين المحورين الأول والرابع قدرت بـ 43.6% وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% فقط.

4.: كانت العلاقة بين المحورين الثاني والثالث علاقة طردية قوية قدرت بـ 68.2% وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% و1%.

5.: العلاقة بين المحورين الثاني والرابع علاقة طردية ضعيفة تقدر بـ 35.6% ولا توجد لديها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% و1% نظرا لان قيمة معنويتها 0.054 وهي اكبر من 0.05.

6.: العلاقة بين المحورين الثالث والرابع علاقة طردية قوية قدرت بـ 65.6% وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% و1%.

رابعا.: إجراء اختبارات التباين الأحادي ANOVA:

1.: بين المستوى الوظيفي ومحاور الدراسة الأربعة

نضع الفرضية الصفرية:

لا توجد فروق بين متوسطات إجابات العينة تبعا للمستوى الوظيفي = H0

توجد علاقة فروق بين متوسطات إجابات العينة تبعا للمستوى الوظيفي = H1

مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$

الجدول رقم 15: يوضح المتوسط والانحراف المعياري والخطأ المعياري وفترة الثقة للمتوسط وكذلك القيم الصغرى والعظمى حسب المستوى

الوظيفي لكل محور (العلاقة بين المحور الأربعة والمستوى الوظيفي) كل محور على حدا

	N	Moyenne	Ecart type	Erreur standard	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne		Min	Max	
					Borne inf	Borne sup			
t1	موظف اداري	11	2,4242	,88306	,26625	1,8310	3,0175	1,33	4,00
	استاذ جامعي	9	2,2593	,74120	,24707	1,6895	2,8290	1,00	3,33
	محاسب معتمد	5	2,6000	1,09036	,48762	1,2461	3,9539	1,00	3,67
	محافظ	5	2,6667	1,43372	,64118	,8865	4,4469	1,33	5,00
	حسابات								
	Total	30	2,4444	,94416	,17238	2,0919	2,7970	1,00	5,00
t2	موظف اداري	11	3,3223	1,08967	,32855	2,5903	4,0544	1,45	5,00
	استاذ جامعي	9	2,2424	,59959	,19986	1,7815	2,7033	1,36	3,18
	محاسب معتمد	5	2,5273	,74800	,33452	1,5985	3,4560	1,73	3,64
	محافظ	5	2,5455	1,03851	,46444	1,2560	3,8349	1,55	4,18
	حسابات								
	Total	30	2,7364	,97689	,17836	2,3716	3,1011	1,36	5,00
t3	موظف اداري	11	3,5594	,84692	,25535	2,9905	4,1284	2,54	5,00
	استاذ جامعي	9	2,8803	,81961	,27320	2,2503	3,5104	2,31	5,00
	محاسب معتمد	5	3,4615	1,05191	,47043	2,1554	4,7677	2,31	5,00
	محافظ	5	3,0154	,57151	,25559	2,3058	3,7250	2,62	4,00
	حسابات								
	Total	30	3,2487	,85220	,15559	2,9305	3,5669	2,31	5,00
t4	موظف اداري	11	2,5091	,76871	,23177	1,9927	3,0255	1,30	4,10
	استاذ جامعي	9	2,4000	1,12250	,37417	1,5372	3,2628	1,40	5,00
	محاسب معتمد	5	3,1200	1,32174	,59110	1,4788	4,7612	2,00	5,00
	محافظ	5	2,3200	,47645	,21307	1,7284	2,9116	1,90	3,10
	حسابات								
	Total	30	2,5467	,94677	,17286	2,1931	2,9002	1,30	5,00

المصدر : إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

الجدول رقم 16: يوضح مقارنة المتوسطات عن طريق اختبار ANOVA للمستوى الوظيفي

ANOVA						
	Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.	
t1	Intergruppes	,681	3	,227	,234	,872
	Intragruppes	25,171	26	,968		
	Total	25,852	29			
t2	Intergruppes	6,373	3	2,124	2,593	,074
	Intragruppes	21,302	26	,819		
	Total	27,675	29			
t3	Intergruppes	2,782	3	,927	1,319	,289
	Intragruppes	18,279	26	,703		
	Total	21,061	29			
t4	Intergruppes	2,110	3	,703	,765	,524
	Intragruppes	23,885	26	,919		
	Total	25,995	29			

المصدر : إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

التحليل: من خلال مقارنة المتوسطات عن طريق اختبار أنوفا يتضح عدم وجود دلالة إحصائية بين المحاور الأربعة بالترتيب هي: 0.872، 0.074، 0.289، 0.524، وهي أكبر من 0.05 حسب المستوى الوظيفي، وعليه نقبل الفرضية الصفرية.

2. اختبار التباين الأحادي بين الخبرة والمحاور الأربعة

نضع الفرضية الصفرية:

لا توجد فروق بين متوسطات إجابات العينة تبعا للخبرة = H0

توجد علاقة فروق بين متوسطات إجابات العينة تبعا للخبرة = H1

مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$

الجدول رقم 17: يوضح المتوسط والانحراف المعياري والخطأ المعياري وفترة الثقة للمتوسط وكذلك القيم الصغرى والعظمى حسب الخبرة لكل

محور (العلاقة بين المحور الأربعة والخبرة) كل محور على حدا

	N	Moyenne	Ecart type	Erreur standard	Intervalle de confiance		Min	Max
					à 95 % pour la moyenne			
					Borne inf	Borne sup		
اقل من 5 سنوات	1	1,6667	1,67	1,67
من 5 الى 10 سنين	16	2,1250	,77817	,19454	1,7103	2,5397	1,00	3,00
t1 من 10 الى 15 سنة	5	2,8000	1,38644	,62004	1,0785	4,5215	1,67	5,00
اكثر من 15 سنة	8	2,9583	,76506	,27049	2,3187	3,5979	2,00	4,00
Total	30	2,4444	,94416	,17238	2,0919	2,7970	1,00	5,00
اقل من 5 سنوات	1	2,0909	2,09	2,09
من 5 الى 10 سنين	16	2,3182	,68915	,17229	1,9510	2,6854	1,36	3,82
t2 من 10 الى 15 سنة	5	3,1636	,94781	,42387	1,9868	4,3405	2,00	4,18
اكثر من 15 سنة	8	3,3864	1,16192	,41080	2,4150	4,3578	1,45	5,00
Total	30	2,7364	,97689	,17836	2,3716	3,1011	1,36	5,00
اقل من 5 سنوات	1	2,7692	2,77	2,77
من 5 الى 10 سنين	16	3,0625	,69895	,17474	2,6901	3,4349	2,31	5,00
t3 من 10 الى 15 سنة	5	3,3077	,90528	,40485	2,1836	4,4317	2,54	4,54
اكثر من 15 سنة	8	3,6442	1,09555	,38734	2,7283	4,5601	2,31	5,00
Total	30	3,2487	,85220	,15559	2,9305	3,5669	2,31	5,00
اقل من 5 سنوات	1	2,8000	2,80	2,80
من 5 الى 10 سنين	16	2,1625	,85547	,21387	1,7067	2,6183	1,30	5,00
t4 من 10 الى 15 سنة	5	2,9000	,79687	,35637	1,9106	3,8894	2,00	4,10
اكثر من 15 سنة	8	3,0625	1,02112	,36102	2,2088	3,9162	2,00	5,00
Total	30	2,5467	,94677	,17286	2,1931	2,9002	1,30	5,00

المصدر : إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

الجدول رقم 18: يوضح مقارنة المتوسطات عن طريق اختبار ANOVA للخبرة

ANOVA						
	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.	
t1	Intergroupes	4,982	3	1,661	2,069	,129
	Intragroupes	20,869	26	,803		
	Total	25,852	29			
t2	Intergroupes	7,507	3	2,502	3,226	,039
	Intragroupes	20,168	26	,776		
	Total	27,675	29			
t3	Intergroupes	2,054	3	,685	,936	,437
	Intragroupes	19,008	26	,731		
	Total	21,061	29			
t4	Intergroupes	5,178	3	1,726	2,156	,117
	Intragroupes	20,816	26	,801		
	Total	25,995	29			

المصدر : إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

التحليل: من خلال مقارنة المتوسطات عن طريق اختبار أنوفا يتضح وجود دلالة إحصائية بين المحاور الأربعة بالترتيب هي: 0.129، 0.437، 0.117، بين المحاور الأول والثالث والرابع والخبرة وعليه نرفض الفرضية الصفرية وهي أكبر من 0.05، أما بالنسبة للمحور الثاني يتضح عدم وجود دلالة إحصائية حسب الخبرة حيث قدرت ب 0.039 وهي أقل من 0.05، وعليه نقبل الفرضية الصفرية.

المطلب الثالث: حساب المتوسط المرجح لإجابات العينة في شكل مشابه لمقياس لكارتر

بالاستعانة بجدول ليكارت الخماسي نتحصل على جدول الاتجاهات الحديثة للمحاور الأربعة في صورة

نهائية.

فبالنسبة للمحور الأول يمكن عرضه على النحو التالي:

الجدول رقم 19: يبين المتوسط المرجح والانحراف المعياري للمحور الأول

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	موفق بدرجة كبيرة جدا	موافق بدرجة كبيرة	موافق	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المحور الأول
			العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	
			%	%	%	%	%	
غير موافق	1.037	2.4	1	3	9	11	6	1
			3.3	10	30	36.7	20	
غير موافق	1.215	2.2	1	4	7	6	12	2
			3.3	13.3	23.3	20	40	
موافق	1.143	2.73	2	6	8	10	4	3
			6.7	20	26.7	33.3	13.3	
موافق	0.94416	2.4444	4	13	24	27	32	إجمالي المحور
			5.3	18	27.2	29	33.3	

المصدر : إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

التحليل: يظهر جليا من الجدول السابق انه:

- 1.: عند إعداد القوائم المالية يتم استخدام إطار متخصصاً من المحاسبين لديهم المعرفة بالقواعد والمعايير المحاسبية وهذا يعني انه يوجد اهتمام كبير بالإطار البشري المتخصص والملم بالقواعد والمعرفة المحاسبية وذلك للعمل على إعداد وتجهيز معلومات محاسبية ذات دقة عالية ومواصفات جيدة لها أساس علمي ومحاسبي من اجل استخدامها في عملية اتخاذ القرارات الإدارية.
 - 2.: كما أن استخدام الشركة دليلاً محاسبياً واضحاً ما يستخدم كمرجع لإثبات ومعالجة العمليات المحاسبية يعطي دقة وثقة عند إعداد المعلومات المحاسبية.
 - 3.: أما توفر النظام المالي والمحاسبي من شأنه أن يحدد الواجبات والصلاحيات لكافة العاملين بالدائرة ويعمل على توفير معلومات محاسبية ذات معايير وقواعد واضحة.
- وهذا دليل على أن متوسط آراء أفراد العينة على كل فقرة من فقرات المجال الأول تمثل صفة الرأي باتجاه موافق، حيث بلغ المتوسط الإجمالي للمحور 2.4444، في حين كان الانحراف المعياري 0.4416، باتجاه موافق وهذا دليل على الاتساق الداخلي بين فقرات المجال الأول.
- بناءً على ما سبق نقبل الفرضية الأولى ونستنتج من ذلك أن هناك اعتماداً على القوائم المالية في الحصول على معلومات محاسبية تساعد الإدارة في اتخاذها لقراراتها الإدارية .

أما المحور الثاني فيمكن عرضه على النحو التالي:

الجدول رقم 20: يبين المتوسط المرجح والانحراف المعياري للمحور الثاني

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	موفق بدرجة كبيرة جدا	موافق بدرجة كبيرة	موافق	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المحور الثاني
			العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	
			%	%	%	%	%	
غير موافق	1.129	2.37	2	2	8	11	7	1
			6.7	6.7	26.7	36.7	23.3	
موافق	1.167	2.53	3	3	5	15	4	2
			10	10	16.7	50	13.3	
غير موافق	1.269	2.33	2	4	6	8	10	3
			6.7	13.6	20	26.7	33.3	
موافق	1.129	2.63	2	5	7	12	4	4
			6.7	16.7	23.3	40	13.3	
موافق	1.040	2.57	2	4	5	17	2	5
			6.7	13.3	16.7	56.7	6.7	
موافق	1.192	2.6	2	5	8	9	6	6
			6.7	16.7	26.7	30	20	
موافق	1.114	3	2	9	9	7	3	7
			6.7	30	30	23.3	10	
غير موافق	1.230	3.07	4	8	7	8	3	8
			13.3	26.7	23.3	26.7	10	
موافق	1.539	3.1	8	6	3	7	6	9
			26.7	20	10	23.3	20	
غير موافق	1.125	2.9	3	7	5	14	1	10
			10	23.3	16.7	46.7	3.3	
موافق	1.259	3	4	7	8	7	4	11
			13.3	23.3	26.7	23.3	13.3	
موافق	0.97689	2.7364	34	55	71	115	50	إجمالي المحور
			20.3	22.3	26.7	43.7	20.3	

المصدر : إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

التحليل: بناء على نتائج الجدول السابق نلاحظ:

- 1.: أن المعلومات المحاسبية هي معلومات ليس لها قدرة تنبؤية وبالتالي لا تساعد الإدارة في صياغة وتصميم الخطط المستقبلية.
 - 2.: انه وفيما يتعلق بتميز المعلومات المحاسبية بالموضوعية وعدم التحيز يعني أن المعلومات المحاسبية بعيدة عن التقدير الشخصي، وتعبئاً على قواعد ومعايير علمية محاسبية.
 - 3.: أما بالنسبة لتميز المعلومات المحاسبية بدرجة من الدقة هذا بسبب أن توافر معلومات محاسبية خاطئة ومضللة من شأنه أن يؤدي إلى اتخاذ قرارات إدارية خاطئة لذلك كانت المعلومات المحاسبية تتميز بدرجة من الدقة.
 - 4.: كما أن تميز المعلومات المحاسبية بالوضوح هذا من شأنه أن يجعل الإدارة أن تقوم بوظائفها بكفاءة وفعالية.
 - 5.: تتميز المعلومات المحاسبية بدرجة من الثقة هذا مطلب أساسي في المعلومات حتى تكون أكثر فائدة.
 - 6.: أما الفقرة المتعلقة بتميز المعلومات المحاسبية بخاصية الملائمة فإن توفر هذه الخاصية في المعلومات المحاسبية ضروري ذلك لأن الملائمة تتطلب أساساً للمعلومات للاستفادة منها في تقويم السياسات الإدارية ووضع الخطط المستقبلية.
 - 7.: كما أن تميز المعلومات المحاسبية بوصولها إلى الأشخاص ذوي العلاقة في الوقت المناسب فإن هذا يساعد المديرين في اتخاذ القرارات الإدارية بسرعة، حيث يعتبر التوقيت عنصر مهم من عناصر النجاح في اتخاذ القرار، إذ لا فائدة من المعلومات المحاسبية إذا لم تتوفر لمتخذ القرار في الوقت المناسب.
 - 8.: المعلومات المحاسبية حسب رأي المستجوبين تعتبر غير مرنة أي لا يمكن أن تتغير وفق لتغير الظروف.
 - 9.: يليها في ذلك الفقرة المتعلقة بصدق المعلومات المحاسبية أي أنها على درجة من إمكانية التحقق منها ومستندة إلى أدلة إثبات كافية وخالية من التحيز.
 - 10.: كذلك بالنسبة للفقرة المتعلقة بتميز المعلومات المحاسبية بخاصية المقارنة وعليه تؤدي إلى التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين أداء الشركة والشركات الأخرى وكذلك الشركة نفسها خلال فترات زمنية مختلفة، وهذا يتيح للشركة التعرف على أدائها سواء كان إيجابياً أو سلبياً.
 - 11.: تميزت المعلومات المحاسبية بقابليتها للقياس حسب آراء المستجوبين.
- حيث بلغ المتوسط الإجمالي للمحور 2.7364، في حين كان الانحراف المعياري 0.97689، باتجاه موافق وهذا دليل على الاتساق الداخلي بين فقرات المجال الثاني.

بناء على ما سبق نقبل الفرضية الثانية ونستنتج من ذلك انه تتوفر الخصائص والمتطلبات الأساسية في المعلومات المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الإدارية.

أما بالنسبة للمحور الثالث فيتم عرضه على النحو التالي:

الجدول رقم 21: يبين المتوسط المرجح والانحراف المعياري للمحور الثالث

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	موافق بدرجة كبيرة جدا	موافق بدرجة كبيرة	موافق	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المحور الثالث
			العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	
			%	%	%	%	%	
موافق	1.315	2.83	4	6	6	9	5	1
			13.3	20	20	30	16.7	
موافق	1.125	3.10	4	6	11	7	2	2
			13.3	20	36.7	23.3	6.7	
موافق	1.104	3.23	4	9	8	8	1	3
			13.3	30	26.7	26.7	3.3	
موافق بدرجة كبيرة	1.070	3.4	4	12	7	6	1	4
			13.3	40	23.3	20	3.3	
موافق	1.215	3.2	4	10	7	6	3	5
			13.3	33.3	23.3	20	10	
موافق	0.952	3.3	4	7	13	6	0	6
			13.3	23.3	43.3	20	0	
موافق	1.147	3.17	5	7	6	12	0	7
			16.7	23.3	20	40	0	
موافق بدرجة كبيرة	0.971	3.43	5	8	12	5	0	8
			16.7	26.7	40	16.7	0	
موافق	0.999	3.37	4	9	12	4	1	9
			13.3	30	40	13.3	3.3	
غير موافق	1.461	2.27	4	4	0	10	12	10
			13.3	13.3	0	33.3	40	
موافق بدرجة كبيرة	1.003	3.6	6	11	8	5	0	11
			20	36.7	26.7	16.7	0	
موافق	1.064	3.2	4	6	14	4	2	12
			13.3	20	46.7	13.3	6.7	
موافق بدرجة كبيرة	0.681	4.13	9	16	5	0	0	13
			30	53.3	16.7	0	0	
موافق	0.85220	3.2487	61	111	109	82	27	إجمالي المحور
			22.3	45.3	40.7	16.7	18.2	

المصدر : إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

التحليل: من خلال الجدول تبين أنه:

فيما يتعلق بالسؤال الأول والثاني والثالث والثامن والحادي عشر، على الترتيب فطبيعة القرارات المتخذة تكون بدرجة كبيرة بالنسبة لطبيعة القرار كونه استراتيجي وتشغيلي وتكتيكي في نفس الوقت، وكذلك بالنسبة لاتخاذ القرار المبني على المعلومات التي تقدمها الموازنات التقديرية وكذلك فيما يخص اتخاذ القرار من المدير والمراجع الداخلي بالإضافة إلى رؤساء المصالح.

أما بالنسبة للسؤال الرابع و الخامس والسادس والسابع والتاسع والعاشر والثاني عشر، على الترتيب لطبيعة القرار لكونه استراتيجي، وطبيعة القرار لكونه تشغيلي ولكونه تكتيكي، كذلك اتخاذ القرار يكون مبني على المعلومات التي يقدمها تقرير المراجع الداخلي، ثانيا معلومات تقدمها القوائم المالية، ثالثا معلومات تقدمها لوحات القيادة بالإضافة إلى المعلومات التي يقدمها كل من المراجع الداخلي والقوائم المالية ولوحات القيادة بالإضافة إلى الموازنات التقديرية، كذلك بالنسبة لاتخاذ القرار يكون من قبل المدير، اتخاذ القرار من قبل رؤساء المصالح. هذا بمتوسط مرجح إجمالي بلغ 3.2487، وانحراف معياري قدر ب0.85220 باتجاه موافق وهذا دليل على الاتساق الداخلي بين فقرات المجال الثالث.

بناء على ما سبق نقبل الفرضية الثالثة ونستنتج من ذلك أن طبيعة القرار استراتيجي وتشغيلي وتكتيكي في نفس الوقت ويتم اتخاذه من قبل المدير والمراجع الداخلي بالإضافة إلى رؤساء المصالح.

وفيما يخص المحور الرابع فيتم عرضه على النحو التالي:

الجدول رقم 22: يبين المتوسط المرجح والانحراف المعياري للمحور الرابع

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	بدرجة عالية جدا	بدرجة عالية	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة	بدرجة ضعيفة جدا	المحور الرابع
			العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	
			%	%	%	%	%	
موافق	1.223	2.77	4	5	3	16	2	1
			13.3	16.7	10	53.3	6.7	
موافق	1.048	2.73	3	2	11	12	2	2
			13.3	6.7	36.7	40	6.7	
غير موافق	1.382	2.57	4	3	8	6	9	3
			13.3	10	26.7	20	30	
موافق	1.167	2.47	3	2	6	14	5	4
			10	6.7	20	46.7	16.7	
موافق	1.133	2.6	3	2	9	12	4	5
			10	6.7	30	40	13.3	
غير موافق	1.061	2.33	2	1	8	13	6	6
			6.7	3.3	26.7	43.3	20	
موافق	1.055	2.70	2	5	7	14	2	7
			6.7	16.7	23.3	46.7	6.7	
غير موافق	1.196	2.53	3	4	3	16	4	8
			10	13.3	10	53.3	13.3	
غير موافق	1.135	2.43	2	3	7	12	6	9
			6.7	10	23.3	40	20	
موافق	1.184	2.33	2	3	6	11	8	10
			6.7	10	20	36.7	26.7	
موافق	0.94677	2.5467	28	30	68	126	48	إجمالي المحور
			9.3	13.7	29	40.7	42.7	

المصدر : إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

التحليل: من خلال هذا الجدول نلاحظ :

انه بالنسبة للسؤال الأول والثاني لاستخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التنفيذية وفي عملية التخطيط فهذا يساعد الإدارة في تنفيذ ورسم الخطط المستقبلية لاعتبارهما خطوتين أساسيتين لبرنامج أي عمل. أما فيما يخص استخدام المعلومات المحاسبية في عملية الرقابة، للفقرة الثالثة هذا من شأنه أن يؤدي إلى وجود انحرافات وبالتالي صعوبة تحليل ودراسة أسباب الانحراف للوقوف على مسبباتها واتخاذ القرار المناسب بشأنها. في حين أن الفقرة الرابعة فان المعلومات المحاسبية حسب آراء المستجوبين تساعد في تصحيح القرارات وتعزيزها والتأكد من فعاليتها.

يليهما في ذلك استخدام المعلومات المحاسبية في تحديد تكاليف وأسعار المنتجات بالنسبة للفقرة الخامسة، بالإضافة إلى اتخاذ القرار في مجال التمويل والاقتراض ويرجع ذلك إلى أهمية كبيرة في استخدام المعلومات المحاسبية لكونها المرجعية الأساسية عند اتخاذ أي قرار سواء كإداري أو أهلياً.

أما الفقرة السادسة المتعلقة باستخدام المعلومات المحاسبية لتقييم المواقف المالية للعملاء إذ لا يتم تقييم ذلك الموقف لأي عميل أو مساهم دون أن تتوفر وتستخدم المعلومات المحاسبية.

وفي ما يخص الفقرة السابعة والمتعلقة بمساهمة المعلومات في اتخاذ قرارات التوسع في الفروع والأقسام هذا من شأنه أن يساعد الإدارة في اتخاذ هذا القرار إلا إذا كانت المعلومات المحاسبية متوفرة.

وأما الفقرة الثامنة بالنسبة لاستخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات التوسعات في أقسام وفروع الشركة وتوجيه قرارات الاستثمار فهي قرارات مستقبلية مهمة للشركة ومع ذلك لم يتم استخدام المعلومات المحاسبية لتلك القرارات.

في حين اختلاف الرأي بالنسبة للفقرة التاسعة حيث لم تكن هناك مساهمة للمعلومات المحاسبية في توجيه قرارات الاستثمار وهذا لظروف تتعلق بسياسة الشركة.

أما بالنسبة للفقرة الأخيرة المتعلقة باستخدام المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرار في مجال التمويل والاقتراض. هذا بمتوسط مرجح إجمالي بلغ 2.5467 وانحراف معياري قدر ب 0.94677 باتجاه موافق وهذا دليل على الاتساق الداخلي بين فقرات المجال الرابع.

بناءً على ما سبق نقبل الفرضية الثالثة ونستنتج من ذلك انه يتم استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية.

خلاصة:

تضمنت دراسة هذا الفصل الدراسة الميدانية من خلال إعداد مجموعة من الأسئلة تضمنتها الاستبانة هذا للوقوف على مصداقية المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، بالاعتماد على الأدوات و المعالجة الإحصائية وعرض وتحليل نتائج الاستبيان للوقوف على صحة الفرضيات من عدمها بالاعتماد على SPSS. برنامج الحزم الإحصائية

الخاتمة

من خلال دراستنا توصلنا إلى أن للمعلومات المحاسبية دورا هاما لمساعدة المديرين في اتخاذ القرارات الإدارية في كل مرحلة من مراحل العملية الإدارية، إذ يتوقف أداء إدارة الشركة لوظيفة اتخاذ القرارات على ما يقدمه لها النظام المعلومات المحاسبي، بالإضافة إلى القوائم المالية ، ولذلك كان لا بد من الاهتمام بهما كمصدر للمعلومات المحاسبية، ويعود اهتمام الإدارة بالمعلومات المحاسبية كذلك لكونها المحرك الرئيسي لإدارة أي منشأة وتحدد قدرتها على أدائها لوظائفها كما تتوقف درجة فعالية الإدارة على مدى وفرة وجودة المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات الإدارية.

لذا تم إجراء العمليات الإحصائية المناسبة واختبار الفرضيات واستخراج النتائج وعرضها، ومن ثم تقديم التوصيات والمقترحات اللازمة التي من شأنها مساعدة متخذي القرارات بالاستفادة من المعلومات المحاسبية في ترشيدهم لقراراتهم.

ومن اجل الوصول إلى النتائج المرجوة فإننا سنقوم بالوقوف على إثبات أو نفي الفرضيات التالية:

تم إثبات صحة الفرضيات من عدمها من خلال الدراسة الميدانية

الفرضية الأولى: يتم إعداد والاعتماد على القوائم المالية في الحصول على معلومات محاسبية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى

الفرضية الثانية: تتوفر الخصائص المطلوبة في المعلومات المحاسبية من قبل المديرين عند اتخاذهم لقراراتهم الإدارية وعليه تكون الفرضية الثالثة صحيحة.

الفرضية الثالثة: طبيعة القرار تكتيكي وتشغيلي بالإضافة إلى القرارات الإستراتيجية، و يتخذ حسب الصلاحيات داخل التنظيم وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

الفرضية الرابعة: يتم استخدام المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الإدارية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- إن للمعلومات المحاسبية دوراً هاماً وحيوياً عند اتخاذ القرارات الإدارية.
- تعتمد الإدارة على المعلومات المحاسبية المستمدة من القوائم المالية في اتخاذ القرارات الإدارية.
- تتوفر المعلومات المحاسبية بشكل دائم وذلك لاستخدامها في اتخاذ القرارات الإدارية.
- تتوفر الخصائص المطلوبة في المعلومات المحاسبية التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الإدارية من قبل الإدارة، هذه الخصائص إذا ما توفرت فإنها تعبر عن مصداقية المعلومات المحاسبية.

- تستخدم المشرقة إطاراً متخصصاً من المحاسبين لديهم معرفة بالقواعد والمعايير المحاسبية والقدرة على إعداد القوائم المالية تحتوي على معلومات محاسبية تمتاز بالمصداقية والدقة.
- وافقت نسبة كبيرة من المبحوثين على أن المعلومات المحاسبية يمكن أن يكون له دور إيجابي في سلامة القرارات الإدارية والتشغيلية والإستراتيجية، ومن ثم نجاح خطط التنمية. بالإضافة إلى أنها تسهل عملية اتخاذ القرارات عن طريق إمدادها بالأسلوب العلمي مثل تحديد المشكلة بشكل واضح، تخفيض عدد البدائل المتاحة حول مشكلة إدارية معينة، تحديد احتمالات حدوث الأحداث المتوقعة الخاصة بكل بديل من البدائل المتاحة أمام متخذ القرار وهذا الأسلوب مبني على المعرفة لبناء التوقعات المستقبلية.

ثانياً: التوصيات

- بالرغم من أن نتائج الدراسة كشفت عن أن هناك حاجة لاستخداماً محاليّاً للمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية إلا أنه وبمقصد تحسين مستوى الأداء ورفع كفاءة وفاعلية ذلك الدور في استخدام المعلومات المحاسبية نوصي بما يلي:
- ضرورة استخدام للموازنات التخطيطية أو التقديرية لأهميتها كأداة لمساعدة الإدارة في مهمتها لاتخاذ القرارات الإدارية.
- ضرورة توفر خاصية المرونة في المعلومات المحاسبية هذا لغرض التأقلم مع المتغيرات التي تحصل، وبدرجة من الدقة حتى تكون أكثر مصداقية.
- أن تقوم الشركة بزيادة المعرفة والاطلاع بالإطار المحاسبي الذي يعمل بالدائرة المالية لديها وخاصة فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية لما لها من أهمية كبيرة تساعدهم في الارتقاء بمستواهم العلمي والمعرفي في مجال المحاسبة وهذا من شأنه أن يزيد موضوعية ودقة إعداد القوائم والتقارير المالية، وبالتالي الحصول على معلومات محاسبية متميزة بخصائصها المطلوبة.

ثالثاً: آفاق الدراسة:

- ختاماً للموضوع نرى أنه من أجل إفادة غيرنا والتوسع للبحث في الموضوع فإنه يمكن التطرق إلى:
- إجراء دراسة تتناول دور المعلومات المحاسبية ومدى استخدامها في عملية التخطيط والرقابة باعتبارهما أهم الوظائف الإدارية.
- فعالية التقارير المالية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

- 1.: إبراهيم العبد جلال ، إدارة الأعمال(مدخل اتخاذ القرارات وبناء المهارات)، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2003.
- 2.: احمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، الإسكندرية، دار الجامعة، 2003.
- 3.: أمين السيد احمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، القاهرة، دار الجامعة، ط1، 2008.
- 4.: إيهاب صبيح محمد زريق، إدارة العمليات واتخاذ القرارات السليمة، القاهرة، دار الكتب العلمية، 2001.
- 5.: جبرائيل جوزيف كحالة، رضوان حلوة حنان، المحاسبة الإدارية، الأردن، دار العلمية الدولية، ط 1، 2002.
- 6.: جمعة احمد حلمي وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، الأردن، دار المناهج، ط 1، 2007.
- 7.: حفناوي محمد يوسف ، نظم المعلومات المحاسبية، الأردن، دار وائل، ط1، 2001.
- 8.: خنفر مؤيد راضي ، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، الأردن، دار المسيرة، ط 1، 2006.
- 9.: ديبان عبد المقصود ، ناصر نور الدين، نظم المعلومات المحاسبية و تكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، دار الجامعة.
- 10.: رجب عبد العال احمد ، المحاسبة الإدارية، دار الجامعة.
- 11.: زمير الموسري منعم ، اتخاذ القرارات الإدارية عمان، دار اليازوري العلمية، ط 1، 1998.
- 12.: سلطان محمد وآخرون، مبادئ الإدارة، الدر الجامعة، 2000.
- 13.: الصباغ عماد ، نظم المعلومات(ماهيتها ومكوناتها)، الأردن، دار الثقافة، ط1، 2000.
- 14.: طعيمة ثناء محمد ، نظم المعلومات المحاسبية، القاهرة، دار ايتراك، ط1، 2002.
- 15.: عبد الرزاق محمد القاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، دمشق، دار الثقافة، ط1، 2006.
- 16.: عبد المنعم مبارك صلاح الدين ، اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية و الإدارية، الإسكندرية، دار الجامعة، 2008.
- 17.: العجمي محمد حسنين ، الاتجاهات الحديثة في القيادة الإدارية والتنمية البشرية، عمان، دار المسيرة، ط1، 2008.
- 18.: عطا الله احمد سويلم الحسين، الرقابة الداخلية و التدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، الأردن، دار الراية، ط 1، 2009.
- 19.: علاونة علي ، عبيدات محمد ، الأساليب الكمية في اتخاذ القرار، الأردن، مركز يزيد، ط1، 2006.
- 20.: الفيومي محمد ، تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية، مصر، 1999.
- 21.: كاسر نصر منصور، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، الأردن، دار حامد، ط 1، 2006.
- 22.: لعويسات جمال الدين ، الإدارة وعملية اتخاذ القرار، الجزائر، دار هومة، 2005.
- 23.: محمد البكري سونيا ، نظم المعلومات الإدارية، الإسكندرية، دار الجامعة، 1999.
- 24.: محمد الكردي منال ، جلال إبراهيم العبد، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة.
- 25.: مرعي عطية عبد الحي ، المحاسبة الإدارية، الإسكندرية، دار الفتح للتجليد الفني، 2008.
- 26.: مصطفى السلاهمة سلمان ، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، الأردن، مؤسسة الوراق، ط1، 2008.
- 27.: مؤيد عبد الحسين الفضل، الإبداع في اتخاذ القرارات الإدارية، العراق، دار إثراء، ط1، 2006.

ثانيا: الرسائل والمذكرات:

- 28.: بشير احمد عبد الهادي ، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، 2006.
- 29.: بلوحد زكريا، عبد الواحد محمد، المراجعة الداخلية ودورها في اتخاذ القرار، رسالة ماستر، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جوان 2011.
- 30.: حرز الله اشرف رياض ، مدى مشاركة معلمي المدارس الثانوية في اتخاذ القرارات وعلاقتهم برضاهم الوظيفي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التربية، 2007.
- 31.: عنبر سليمان ، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2012/2011.
- 32.: غاشوش عايده، لقصير مريم، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماستر، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جوان 2011.
- 33.: فرج الله محمد موسى ، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في ضل ظروف عدم التأكد، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة.
- 34.: قريش محمد عبد السلام، دور المراجعة الداخلية في اتخاذ القرار، رسالة ماستر، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، 2013/2012.
- 35.: لباز شهرزاد، دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماستر، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، 2013/2012.
- 36.: لوصيف هاجر ، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماستر، المركز الجامعي بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جوان 2012.
- 37.: متوح هادية ، دور محافظ الحسابات في دعم مصداقية المعلومة المحاسبية بالقوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماستر، المركز الجامعي بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جوان 2012.
- 38.: الجهلي ناصر محمد ، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، 2009/2008.
- 39.: نثنش سليمة ، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الاستثماري المالي، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، 2005.

ثالثا: الملتقيات:

- 40.: صادق طاهر الحميري، توظيف أنظمة المعلومات في عملية صناعة القرار، المركز الوطني للمعلومات، اليمن، 25- 27 أوت 1998.

رابعا: المجالات:

41.: صالح محمد القرا، مدونة، [http : // www. Word. A cc. Net/ vb/ t338. Html](http://www.Word.Acc.Net/vb/t338.Html)

42.: سلسلة التميز الأكاديمي 13، مهارات اتخاذ القرار، جامعة القيصر

خامسا: المواقع الالكترونية:

1.: [http. www.univ. Sba7o / m. org.](http://www.univ.Sba7o/m.org) 12/01/2015.

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

استمارة الاستبيان

الأخ الكريم، الأخت الكريمة...

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

تحية طيبة وبعد...

في إطار تحضير مذكرة تخرج مقترحة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر وضعنا بين أيديكم هذا الاستبيان.

نأمل من سيادتكم التكرم بقراءة ما ورد في هذه الاستبانة من فقرات بدقة والإجابة عما جاء فيها بموضوعية من وجهة نظركم.

تهدف هذه الاستبانة إلى التعرف على مصداقية المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية.

إن تعاونكم معنا سيكون سببا في نجاح هذا البحث.

علما بان المعلومات الواردة في هذه الاستبانة هي لأغراض البحث العلمي فقط

ولكم خالص تحياتي وجزيل الشكر

الطالبة: بكاري هاجر

الاستبانة

ملاحظة: يرجى وضع علامة X على الإجابة المناسبة من وجهة نظرك.

الجزء الأول: معلومات شخصية:

1.: الجنس:

ذكر أنثى

2.: العمر:

20-30 سنة 30-40 سنة 40-50 سنة 50-60 سنة

3.: المؤهل العلمي:

ليسانس ماجستير دكتوراه ماجستير

4.: التخصص:

محاسبة إدارة أعمال مالية اقتصاد

5.: المستوى الوظيفي:

موظف إداري أستاذ جامعي محاسب معتمد محافظ حسابات

6.: عدد سنوات الخبرة الوظيفية:

أقل من خمسة سنوات 5 - 10 سنين 10 - 15 سنة أكثر من 15 سنة

الجزء الثاني:

المجال الأول: مدى اعتماد الإدارة على القوائم المالية للحصول على معلومات محاسبية؟

1.: دورية إعداد القوائم المالية:

الرجاء تحديد مدى دورية إعداد القوائم المالية:

رقم	الفقرة	سنوي	نصف سنوي	ربع سنوي	شهري	لا تعد
1	جدول حسابات النتائج					
2	الميزانية الختامية					
3	كشف سيولة الخزينة					

2.: إعداد القوائم المالية:

رقم	الفقرة	وافق بدرجة كبيرة	موافق	موافق	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
1	يقوم بإعداد المعلومات المحاسبية في شركتكم إطار متخصص من المحاسبين لديهم المعرفة بالقواعد والمعايير المحاسبية					
2	وجود ليل محاسبي واضح يستخدم كمرجع لإثبات ومعالجة العمليات المحاسبية					
3	يتوفر نظام مالي ومحاسبي يحدد الواجبات والصلاحيات لكافة العاملين					

المجال الثاني: الخصائص والمتطلبات الأساسية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية لتلبية

احتياجات الإدارة:

رقم	الفقرة	درجة عالية جدا	درجة عالية	درجة متوسطة	درجة ضعيفة	درجة ضعيفة جدا
1	توفر المعلومات المحاسبية معلومات ذات قدرة تنبؤية تساعد الإدارة في صياغة وتصميم الخطط المستقبلية					
2	تميز المعلومات المحاسبية بالموضوعية وعدم التحيز					
3	تميز المعلومات المحاسبية بدرجة من الدقة					
4	تميز المعلومات المحاسبية بدرجة من الوضوح					
5	تميز المعلومات المحاسبية بدرجة من الثقة					
6	تميز المعلومات المحاسبية بخاصية الملائمة					
7	تصل المعلومات المحاسبية للأشخاص ذوي العلاقة في الوقت المناسب					
8	إن المعلومات المحاسبية تتميز بخاصية المرونة					
9	المعلومات المحاسبية تمتاز بالمصادقية					
10	المعلومات المحاسبية تمتاز بخاصية المقارنة					
11	المعلومات المحاسبية تمتاز بقابليتها للقياس					

المجال الثالث: خاص باتخاذ القرار:

رقم	الفقرة	موافق بدرجة كبيرة جدا	موافق بدرجة كبيرة	موافق	غير موافق إطلاقا	غير موافق
1	طبيعة القرار استراتيجي					
2	طبيعة القرار تشغيلي					
3	طبيعة القرار تكتيكي					
4	طبيعة القرار استراتيجي وتشغيلي وتكتيكي					
5	يتم اتخاذ القرار بناء على المعلومات التي تقدمها تقارير المراجع الداخلي					
6	يتم اتخاذ القرار بناء على المعلومات التي تقدمها القوائم المالية					
7	يتم اتخاذ القرار بناء على المعلومات التي تقدمها لوحات القيادة					
8	يتم اتخاذ القرار بناء على المعلومات التي تقدمها الموازنات التقديرية					
9	يتخذ القرار بناء على المعلومات التي تقدمها تقارير المراجع الداخلي والقوائم المالية ولوحات القيادة و الموازنات التقديرية					

					يقوم باتخاذ القرار المدير	10
					يتخذ القرار المراجع الداخلي	11
					يقوم باتخاذ القرار رؤساء المصالح	12
					يتخذ القرار من قبل المدير والمراجع الداخلي بالإضافة إلى رؤساء المصالح	13

المجال الرابع: مدى استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية:

رقم	الفقرة	شكل كبير جدا	شكل كبير	شكل متوسط	شكل ضعيف	شكل ضعيف جدا
1	تستخدم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التنفيذية					
2	تستخدم المعلومات المحاسبية في عملية التخطيط					
3	تستخدم المعلومات المحاسبية في عملية الرقابة					
4	تساهم المعلومات المحاسبية في تصحيح القرارات وتعزيزها والتأكد من فعاليتها					
5	تساهم المعلومات المحاسبية في تحديد تكاليف و أسعار المنتجات					
6	تساهم المعلومات المحاسبية في تقييم المواقف					

					المالية للعملاء	
					تساهم المعلومات المحاسبية في تقييم أداء الأقسام والفروع	7
					تستخدم المعلومات المحاسبية في اتخاذها لقرارات التوسع في أقسام وفروع الشركة	8
					تساهم المعلومات المحاسبية في توجيه قرارات الاستثمار	9
					تستخدم المعلومات في اتخاذ القرار في مجال التمويل والاقتراض	10